

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2016/Technical Paper.4
20 July 2016
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي الوطنية
إطار مفاهيمي



16-00184

شكر وتقدير

يسُرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) أن تقدم إطاراً مفاهيمياً لتطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي. وقد أعد هذا الإطار المفاهيمي استناداً إلى نتائج مناقشات حول تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية جرت في إطار ورشة عمل عقدت في إسطنبول، تركيا، في الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو 2015. وقد نفذت ورشة العمل في سياق مشروع "التعاون بين الأقاليم لتعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية في عدد من البلدان العربية لتحسين جودة البيانات والإحصاءات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والممولة من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة للفترة 2012-2016.

ويعود حُسن إعداد هذه الوثيقة إلى العمل المنهجي والمتقن الذي أجزته السيدة ندى جعفر، منسقة المشروع ورئيسة وحدة إحصاءات السياسات والتنسيق في شعبة الإحصاء في الإسكوا، وإلى جهود فريق الخبراء الذي تولى مراجعة الوثيقة وقدم مقترنات قيمة أسهمت في إثراء مضمونها، لا سيما السيد نور الدين ابن سينا، والستة بشرى بوزيانى (المغرب)؛ والستة منال سويدان (الأردن)؛ والستة سهاد إبراهيم والسيد أزهار العلاق (العراق)؛ والستة عربية فرشيشي (تونس)؛ والستة وفاء ماجد؛ والستة تامي عبد الهادي (مصر)؛ والستة ميساة البلوشي (عمان)؛ والستة أشرف حمدان (فلسطين). وأسهمت السيدة دينا قرانوح في تقييدها.

المحتويات

الصفحة

iii	شكر وتقدير
1	الخلفية

الفصل

2	الجزء الأول: البيئة التمكينية
2	-1- تعريف البيئة التمكينية
3	-2- الدعم الإداري والسياسي
4	-3- بناء التحالفات
8	-4- التشريع الإحصائي
10	-5- التنظيم الإداري
13	-6- المهارات والقدرات
14	-7- التمويل والتربينيات المالية
15	-8- القبول الثقافي والاجتماعي
19	الجزء الثاني: برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي
19	-1- تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي
20	-2- الصكوك الدولية
21	-3- الصكوك الإقليمية
22	-4- التخطيط في إطار الموارد المتاحة
23	-5- توافق مهام البرامج الوطنية مع الصكوك الدولية
24	-6- تحديد مكونات البرنامج
27	-7- تقييم أداء البرامج الحالية
30	-8- التحديات
32	الاستنتاجات
33	مراجع أخرى

الخلفية

أدى الاعتراف بضرورة تحقيق الإنصاف بين المرأة والرجل وأهميته المركزية والاستراتيجية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الطلب على إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشرات الرصد والتخطيط. وقد استثمرت جهود وموارد كبيرة في تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة، كالنقص الكبير في البيانات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، أو عدم توفرها في بعض الأحيان.

واستناداً إلى الأطر العالمية والإقليمية التي وضعـت في هذا المجال، قامت الإسكوا بتنفيذ سلسلة من الأنشطة في إطار مشروع "التعاون بين الأقاليم لتعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" لدعم الدول المشاركة في وضع أطرها الوطنية. وتضمنت عملية إعداد الأطر الوطنية تقبيماً للثغرات الموجودة في مؤشرات النوع الاجتماعي الوطنية. وسيسهم هذا التقبيـم في تسهيل عملية وضع برامج وطنية لتحسين إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال اتباع الخطوات والإجراءات المقترنة في هذه الوثيقة.

وت تكون هذه الوثيقة من جزأين: يتناول الجزء الأول العناصر الأساسية لتطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي، والإجراءات والخطوات وعناصر البيئة التمكينية الفعالة في تحديد مصالح المعنيين وتلبية احتياجاتـهم من خلال توفير الدعم الإداري والسياسي وعقد التحالفات وسن التشريعات والعوامل التي تسهم في تسهيل عملية دمج برامج إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني.

ويتناول الجزء الثاني عناصر إعداد خارطة طريق لبرنامج إحصاءات النوع الاجتماعي بالاستناد إلى الصكوك والأطر الوطنية والإقليمية والدولية وفي ظل الموارد المتاحة، وذلك لتحديد الأنشطة والمخرجات الوطنية. وتتضمن هذه الوثيقة عدداً من الأمثلة الوطنية الجيدة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي من الأردن وتونس والعراق وعمان وفلسطين وقطر ومصر والمغرب.

الجزء الأول

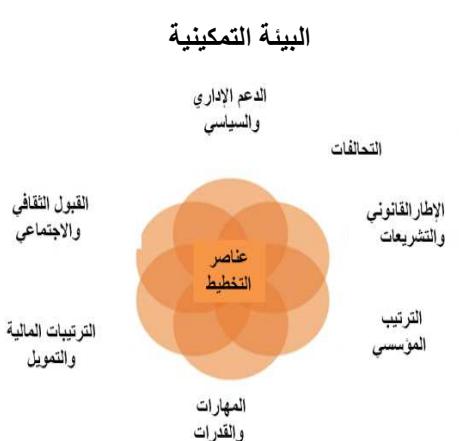
البيئة التمكينية

١- تعريف البيئة التمكينية

لا يحظى مجال الإحصاء دائمًا، في العديد من الدول وبشكل عام، على الدعم المعنوي والسياسي والمالي الذي يستحقه بوصفه مصدرًا استراتيجيًّا للتخطيط واتخاذ القرارات والحكم الرشيد، وأساساً يُركِن إليه في مجال التسبيب^١. وتعاني إحصاءات النوع الاجتماعي خصوصاً من أثر سلبي مزدوج باعتبارها حقلًا جديداً نسبياً بين سائر الحقول الإحصائية، وبسبب عدم إدراك أهميتها المركزية والاستراتيجية في تحسين الإحصاء وصياغة سياسات تنمية متكاملة وشاملة ومستدامة.

بعض الدول اعترفت بأهمية تحقيق الإنصاف بين المرأة والرجل منذ زمن، ولكن هذا الاعتراف لا يزال ظاهرة حديثة في دول أخرى. ولا يتم تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي فعليًا إلا بعد الاعتراف بأهمية العدل بين الجنسين كقضية مركزية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتفتقر الإحاطة بالوضع الراهن لأي مكتب إحصائي مراجعة عناصر البيئة التمكينية لبرنامج إحصاءات النوع الاجتماعي ومدى فعاليتها في تحديد مصالح المعنيين وتلبيتها. وفي هذا السياق، من المهم النظر في العوامل التي تساهم في تهيئة البيئة التمكينية.



وقد أظهرت التجارب من بلدان مختلفة أن مبادرات التخطيط على المستوى الوطني تحقق نجاحاً أكبر إذا ما حظيت بمستوى أعلى من الدعم السياسي والإداري. وفي المقابل، يصعب تنفيذ الأنشطة والمخرجات التي تتحقق تحسينات مستدامة في تنفيذ البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي ما لم تتوفر التشريعات الوطنية الجيدة والإطار التنظيمي اللازم لتنفيذ برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي.

وتعتبر القدرات المؤسسية ومهارات العاملين في الإحصاءات وكذلك الترتيبات المالية وإتاحة الموارد من العناصر الأساسية في إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي وتطويرها. كما يساعد قبول برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي ثقافياً واجتماعياً على النجاح في تنفيذه.

ينبغي أن تأخذ عملية تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي ودمجها في العمليات الإحصائية في الاعتبار مستوى تطور المكتب الإحصائي الوطني ونوع إدارته. فالنظام اللامركزي على سبيل المثال، قد يصعب إجراء عملية التنسيق وبناء التحالفات، لكنه قد يسهّل فهم احتياجات العملاء وتلبيتها. وفي هذا الجزء شرحُ لعوامل البيئة التمكينية مع بعض الأمثلة من التجارب الوطنية.

¹ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء: القضايا المتعلقة بالتخطيط للإعداد والتنفيذ سكرتيرية باريس، 21 تموز/يوليو 2006.

الدعم الإداري والسياسي في المغرب

انطلقت تجربة المغرب في اعتماد الميزانية المستجيبة النوع الاجتماعي في عام 2002، عبر وضع الاستراتيجية وتصميم الأدوات والأدلة التقنية الازمة وتأهيل الفاعلين في مجال إعداد الميزانية المدمجة للنوع الاجتماعي في القطاعات العامة والمجتمعات المحلية. ثم بدأ المغرب في عام 2005 إصدار التقرير السنوي للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي المواكب لقانون المالية، عبر توفير أداة حيوية لضمان المساءلة والحكومة الجيدة في استعمال الاعتمادات انطلاقاً من رصد الاحتياجات وتحليل الأثر والت النتائج من خلال قاعدة بيانات مؤشرات النجاعة. ويعتمد 27 قطاعاً هذه الأداة، وهذا يمثل أكثر من 80 في المائة من ميزانية الحكومة. وبعد إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 2014، تمت مأسسة إدماج منظور النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة والتخطيط في كل القطاعات الوزارية والمؤسسات الحكومية، ما يلزم الحكومة قانوناً بإدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل إعداد الميزانية.

ويندرج الدعم السياسي الذي يحظى به منظور النوع الاجتماعي في المغرب ضمن الجهود المبذولة لتقدير السياسات العمومية على أساس المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وقد عزز دستور عام 2011 الإطار المؤسسي في المغرب مما ساهم في تعزيز المقاربة الأفقيّة لقضايا النوع الاجتماعي وترسيخ تداخلاتها التكاملية وبالتالي تجانس السياسات العمومية. وسيترك ذلك آثاراً وانعكاسات إيجابية هامة على مختلف الفئات المجتمعية، وخاصة النساء.

وفي هذا الاتجاه، وفضلاً عن مبادئ النجاعة والمساءلة التي ينبغي أن تحكم إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، أصبحت مساهمة الهيئات الدستورية، لا سيما الاستشارية منها، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمرصد الوطني للعنف، وهيئة المناصفة وغيرها، تصب في تقوية هذا الدعم السياسي والمؤسسي لقضايا المساواة في المغرب. هذا بالإضافة إلى اللجنة الوزارية للمساواة التي تم استخدامها من أجل رصد وتقييم حالة المساواة بين الجنسين.

2- الدعم الإداري والسياسي

لا يكون إدماج منظور النوع الاجتماعي فعالاً ما لم تبد الإدارة العليا في مكتب الإحصاء الوطني التزاماً جدياً بقضايا النوع الاجتماعي، مع ما يتطلبه ذلك من فهم لدور إحصاءات النوع الاجتماعي في تحسين الإحصاءات بشكل عام، وذلك لمقاطعتها مع جميع المجالات الإحصائية، الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية، وأنها تتيح لصانعي القرار إجراء تحليلات أكثر ثراءً وتكاملًا تسهم في توجيه صياغة السياسات التي تعزز من المساواة بين الجنسين.

وتمناك الإدارة العليا السلطة في إعادة توجيه جميع القطاعات نحو إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية، واعتماد وسائل جديدة لجمع البيانات، وتأمين الموارد للبرنامج، وإحداث التغيير الإداري. وقد يتطلب ذلك استقطاب وزارة المالية وأو التخطيط أو البنك المركزي، باعتبارهما من المستخدمين الأساسيين للمعطيات الإحصائية، لدعم نمو الإحصاءات بشكل عام، وإحصاءات النوع الاجتماعي بشكل خاص. كما ينبغي تشجيعهما على مضاعفة الاهتمام والاشتراك في ورشات العمل حول إعداد الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

يتطلب ترسیخ مفهوم النوع الاجتماعي قضية متصلة بالتنمية الشاملة وحقوق الإنسان تهيئة المجتمع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك ومنها المواقف والمعارضات التي تعزز الفروق بين الجنسين. ويقوم بعض الدول باغتنام مناسبات معيّنة للتعریف بمفهوم النوع الاجتماعي والدعوة إلى إدراجه في جميع الأنشطة، ومنها مصر مثلاً حيث تم التعریف بأهمية النوع الاجتماعي خلال إحياء يوم الإحصاء الأفريقي في عام 2013.

كما يتطلب ترسیخ هذا المفهوم عقد دورات إرشادية وإعلامية لصانعي القرار حول دور الإحصاءات في عرض قضایا النوع الاجتماعي، وتدريبات تقنية لمنتجمی البيانات ومستخدميها بهدف تعديل استثمارات المسوح أو السجلات الإدارية وتحسين المفاهيم والتعاريف والتخطيط لإدماج إحصاءات النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية. وقد اتّخذ بعض الدول الإجراءات التالية:

- | | |
|---|--|
| الحملات الإعلامية
العراق - تنشر أسبوعياً مقالة إحصائية عن النوع الاجتماعي على صفحة جريدة وزارة التخطيط تتناول قضایا النوع الاجتماعي في المجتمع العراقي. | <ul style="list-style-type: none"> • تنظيم حملات إعلامية ودعانية موجهة للجمهور، ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام المتاحة ودعم الأنشطة التي تقوم بها هذه الوسائل بهدف إزالة الفوارق بين الجنسين على كل الأصعدة؛ • تنظيم ندوات ومؤتمرات على جميع المستويات للتعریف بالنوع الاجتماعي كقضیة من قضایا التنمية لها دور أساسی في التقدم الحضاري للمجتمع؛ • ترسیخ مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات وإحداث التغيير الإداري المطلوب ليؤخذ هذا المفهوم في الاعتبار في الأنشطة التي تمارسها المؤسسات، ودعم الجهد الذي تقوم بها مؤسسات البحث في مجال المرأة والنوع الاجتماعي. |
|---|--|

3- بناء التحالفات

يتطلب إعداد برنامج عمل جديد لإحصاءات النوع الاجتماعي، أو تطوير البرامج القائمة حالياً، بناء التحالفات من داخل النظام الإحصائي الوطني وخارجها على حد سواء والعمل على استدامتها لتعزيز العمل الإحصائي.

بناء التحالفات (أمثلة)	
في ما يلي أمثلة على عقد اتفاقيات خاصة/مذكرات تفاهم مع الشركاء أو المستخدمين في عدد من البلدان العربية:	
المغرب	<ul style="list-style-type: none"> • الهيئات الدستورية والاستشارية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة العليا للمجال السمعي الصوري وغيرها من الهيئات الحكومية مثل المندوبيّة الوزاروية لحقوق الإنسان مع القطاع الخاص والاتحاد العام للمقاولين (ومنها جمعية النساء مالكات/مديرات الشركات) ومع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تشغّل في مجال تمكين النساء/حقوق الإنسان/حقوق المرأة والطفل؛ • الباحثون في الجامعات أو مراكز الأبحاث: عقد اجتماعات دورية ولقاءات وتشكيل مجموعة عمل لرصد احتياجاتهم ووضع برنامج عمل لتقديم الدعم التقني لإنجاز تقارير مشتركة وإنتاج وإصدار مؤشرات محددة أكثر استجابة لاحتياجات مختلف المستخدمين.
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> • الجهات الوطنية: اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وملتقى سيدات الأعمال والمهن، ومعهد الملكة زين الشرف التنموي؛ • الجهات الإقليمية: الإسكوا، ومنظمة المرأة العربية؛ • الجهات الدولية: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

العراق

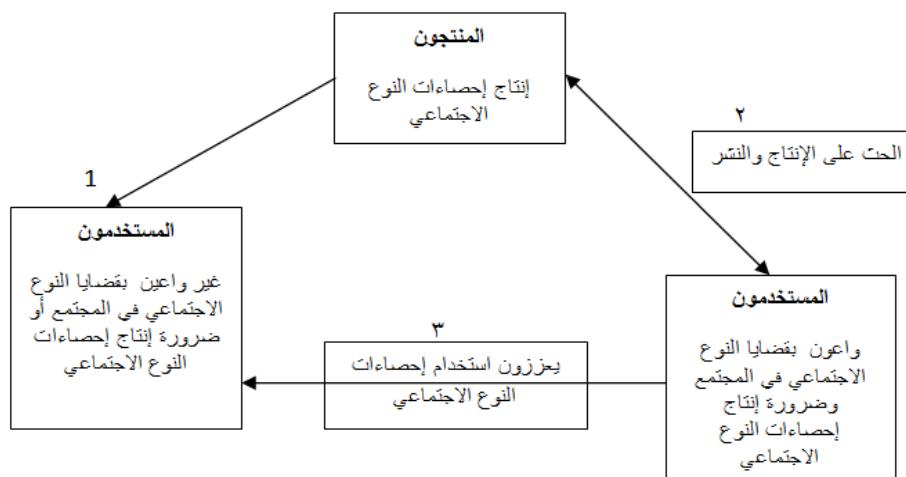
تشكل الجهات الحكومية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني محلياً والإسکوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أبرز التحالفات التي يقيّمها الجهاز المركزي للإحصاء ويعتبر قطاعاً الصحة والتعليم مجالاً العمل الأبرز للنوع الاجتماعي في تلك التحالفات.

ومن المهم وضع قائمة بالجهات التي تشتراك مع المكتب الإحصائي أو هي مستعدة لمشاركته في تحقيق أهداف برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي، لتسهيل التواصل المنتظم وعملية بناء التحالفات. ومن المهم أيضاً أن يستمع الإحصائيون والشركاء الخارجيون إلى احتياجات بعضهم البعض والتوصل إلى فهم مشترك لقضايا الهمة. ليست تلبية جميع توقعات الشركاء الخارجيين بالأمر الممكن ولا الضروري، ولكن من المهم الحد من سوء التفاهم إلى أقصى درجة ممكنة. ويجب تفادي تقديم الوعود غير الواقعية للعملاء، علماً بأن المستخدمين في الغالب لا يفهمون كل ما يدخل ضمن إنتاج ما يطلبون.

من العوامل الرئيسية في إنجاح التخطيط التأكيد من مشاركة مختلف المعنيين بطرق تناسب اهتماماتهم والتواصل مع مختلف المجموعات قبل التخطيط لنشاط معين وأثناءه. ويجب أن تكون الخطة أو الاستراتيجية تشاركيّة وإدماجية؛ فالمشاركة والإدماج يمنحان عادة الشعور بالملكية وهمما عنصران أساسيان لضمان نتائج ملائمة وفعالة ومحفزة على الاستثمار. ومن مبادئ النهج التشاركي احترام المعارف والكفاءات المحلية، وضمان التأثير على القرارات التنموية وليس فقط الاشتراك فيها لأنها مسار تعلم مثلاً هي نتيجة، والتوفيق بين المقاربات المختلفة، واستغلال المزايا النسبية لسلسلة الكفاءات التقنية الخاصة والتي تساهُم في تعزيز الرقم الإحصائي.

(أ) المستخدمون

من ميزات العمل على تلبية احتياجات المستخدمين النشطين أنه يحث على زيادة إنتاج الإحصاءات ويشير الجدل، ما يجذب بدوره اهتمام المعنيين غير النشطين ويحثهم على الاستفسار وطلب البيانات التي تهمهم.



ومن المستحسن فهم الأشخاص الذين يتم العمل معهم من أجل بناء علاقات قوية وتحقيق الأهداف المرجوة في نهاية المطاف. وهناك ثلاثة فئات من المعنيين: الخبراء والمستخدمون والمتّجرون، وهم يؤدّون أدواراً هامة كدعاة، وجهات راعية، وشركاء، ورواد التغيير.

فمن المهم بناء التحالفات مع الخبراء من الوزارات ومجلس النواب (البرلمان) والمنظمات غير الحكومية والدولية، والقطاع الخاص، ومراكز الأبحاث، والجامعات وغيرها، لما يمتلكون من خبرة في مختلف التخصصات، والاستفادة القصوى من تعدد خبراتهم.



ويتوزع المستخدمون الأوليون إلى خمس فئات، هي: الجمهور/المنظمات غير الحكومية، والهيئات المعنية بالمرأة، ووسائل الإعلام، وصانعو القرار (المخططون وصانعوا السياسات)، والباحثون. هذا بالإضافة إلى الجهات المعنية الدولية والإقليمية، مثل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة والإسكوا، ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقنصليات أو السفارات الأجنبية في البلد. ومن الضروري الاهتمام بالاحتياجات الإحصائية لهذه الجهات والعمل على تلبيتها.

وفي معظم الأحيان، تبرز ضرورة الاجتماع مع المستخدمين بهدف التعرف إلى احتياجاتهم وبالاخص أثناء التخطيط لحدث ما (مسح، مؤتمر، إلخ...)، وبعد التنفيذ للتحقق من مدى تلبية احتياجاتهم وإطلاعهم على النتائج.

قائمة مرجعية 1- تلبية احتياجات المستخدمين

- من هم مستخدمو إحصاءات النوع الاجتماعي في بلدكم؟
- ما هي أهداف الاجتماعات (قبل الحدث وأو بعد الحدث؟)
- كم مرة يتم الاجتماع مع كل مجموعة؟
- ما هي المنتجات المنشورة لكل فئة من فئات المستخدمين لتلبية احتياجاتهم؟
- هل لديكم آلية تقييم للحصول على تعليقات وآراء كل مجموعة من المستخدمين؟ وكيف ساعدت في تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي؟

الجهات المعنية	اجتماع قبل الحدث	اجتماع بعد الحدث	المخرجات
عامة الناس/المنظمات غير الحكومية			
الجهات الإعلامية			
صانعو القرار			
الباحثون			
جهات أخرى (الرجاء التحديد)			

ما هي الأنشطة تجاه المستخدمين:

- اعتماد مقاربات غير مباشرة لإحصاءات النوع الاجتماعي؛
- التعرف على الشركاء والمستخدمين المحتملين مع الاعتراف بمختلف مستويات المعرفة الإحصائية؛
- المناقشة مع المستخدمين وفهم مسؤولياتهم والإحصاءات التي يحصلون عليها حالياً والأدوات التي يمكن أن تسهل لهم المهمة؛
- تحديد دور الشركاء في مسارات برنامج النوع الاجتماعي؛

- تحليل وثائق استراتيجية برنامج النوع الاجتماعي وخطط التنمية الوطنية الأخرى وتقارير البرلمانيين، والأهداف التنموية للألفية وخططة عمل الأمم المتحدة لدعم التنمية وبرامج الدول المانحة إلخ...
مراجعة المأموريات الدولية والإقليمية والوطنية لتجميع المعلومات الإحصائية؛
- توسيع مستخدمي الإحصاءات وإعادة توجيههم من أجل احتياجاتهم؛
تكوين طريقة للتعامل مع الوزراء والمستخدمين الآخرين؛
الاتصال بمستخدمين (مثل الخبراء الوطنيين العاملين مع الوزارات)؛
- لجنة وزارة للمستخدمين والمنتجين بقيادة رئيس/رئيسة من مستوى عالٍ ومجموعات عمل فنية أو فرق عمل للمجالات الأساسية؛
منتدى وورشات؛
- اجتماعات المستخدمين والمنتجين لإنتاج إحصاءات وإجراء مسوح فردية وتوزيع التقارير؛
محادثات فردية مع المستخدمين الأكثر أهمية، حوار مستمر.

(ب) المنتجون

يتطلب ضمان نجاح وجدى برنامج النوع الاجتماعي على المدى الطويل التعاون مع مختلف منتجي البيانات في النظام الإحصائي الوطني وعقد التحالفات معهم وفهم المشاكل والاحتياجات في مجالات الإحصاء التقليدية الأخرى (التعليم، الصحة، الاقتصاد، إلخ...). ومن الضروري الاستفادة من الخبرة الإحصائية في كل مجال وبالأخص في جمع البيانات ومعالجتها ونشرها.

مثال وطني عن التشبيك

نقيب الأطباء الأردنيين المحترم

تحية طيبة وبعد،

في إطار جهود دائرة الإحصاءات العامة لبناء وتحديث قاعدة بيانات مؤشرات المرأة الأردنية لعام 2014 التي تتضمن مجموعة من الجداول والبيانات الإحصائية عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المملكة والتي تستخدمن قبل كثير من الجهات المحلية والدولية ومن ضمنها منظمة المرأة العربية التي ترأستها جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة – حفظها الله – في دورتها الأولى.

أرجو سعادتكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم بتزويدنا بالبيانات المطلوبة حسب الجدول المبين أدناه لعام 2014.

ونفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

بيانات عن عدد الأعضاء في النقابة وفي مجلس النقابة لعام 2014 على مستوى المملكة والمحافظات

الملكة	عمان	البلقاء	الزرقاء	مادبا	اربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطائفية	العقبة	معان
--------	------	---------	---------	-------	------	--------	-----	-------	-------	----------	--------	------

أعضاء النقابة

ذكور
إناث

أعضاء مجلس النقابة

ذكور
إناث

وتحتسبط الجهات المناصرة لإحصاءات النوع الاجتماعي إقناع الجهات الأخرى المعنية عن طريق التعاون معها، لا سيما وأن إنتاج إحصاءات متكاملة للنوع الاجتماعي يتبع لصانعي القرار إجراء تحليل أكثر ثراءً من تحليل البيانات المنتجة حالياً، ولهذا أثرٌ كبير في تحسين عملية جمع البيانات وتدقيقها وتحليلها، مما يعزز العمل الإحصائي في كل مجال. ومن الضروري الإشادة والتتويه والاعتراف، داخلياً وخارجياً، بجهود كل القطاعات في عملية دمج منظور النوع الاجتماعي ونشر المنتوجات والإصدارات الإحصائية المراعية لنوع الاجتماعي.

4- التشريع الإحصائي



"في الدول التي تستفيد من دعم فني من صندوق النقد الدولي في مجال الإحصاء، يشكل التشريع الإحصائي غير المناسب عادةً السبب الرئيسي في عدم الوضوح في ما يتعلق بالمسؤوليات في مجال الإحصاءات ومعدلات الاستجابة الضعيفه، وغياب التسويق لدى وكالات الإحصاء وسلطتها غير الملائمة من أجل تنفيذ برنامج الإحصاء".
توماس موريسن^(*) (2001)

Morrison, Thomas K., 2001, "The (*) Legal Framework for Official Statistics". In Bloem and Khawaja, eds. (2001), pp. 10-13.

أمثلة عن التشريع الإحصائي في البلدان العربية

العراق: قانون الإحصاء العراقي الجديد الذي نص في الفصل الثاني منه المادة 3 على "تبني منظور النوع الاجتماعي في إجراء الدراسات والمسوح وإعداد البيانات الإحصائية والتقارير السنوية، واستخدامها لأغراض إحصائية" وكذلك الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

تونس: ينص قانون المجلس الوطني للإحصاء على مراعاة تصنيف البيانات الإحصائية حسب الجنس من قبل كافة الهياكل المنتجة للمعلومة الإحصائية.

يشكل التشريع الإحصائي (من قوانين أو مرسيم أو إعلانات) شرطاً أساسياً في إقامة أي نظام إحصائي فعال. وتنشئ التشريعات الإحصائية النظام الإحصائي وتحمييه، وتحدد أدوار مختلف العاملين فيه ومسؤولياتهم، وتنظم عملية جمع المعلومات وتسيير عمل الإحصاءات الوطنية. ويُعتبر التشريع القوي أساسياً لحماية السرية وضمان الحياد والموضوعية. ويتوفر لدى أغلب الدول النامية تشريع إحصائي، ولكن تشريعات بعض الدول أصبحت قديمة أو لم تعد تعكس الواقع الراهن، كما أن العديد من التشريعات سابقة للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة، وبالتالي فهي لا تؤكّد، من بين أمور أخرى، على الاستقلالية المهنية والموضوعية للإحصاءات الرسمية.

وتطرح التشريعات الإحصائية عدة مشاكل أخرى: فهي قد تكون معرضة للاصطدام بقوانين وتنظيمات تحكم العمل الإحصائي في بعض الوزارات والقطاعات الحكومية خصوصاً إذا لم تعزز السلطة المنصوص عليها في التشريعات على النظام الإحصائي بإجراءات واضحة لتنفيذ هذه السلطة. ولذلك من المفيد وضع تفاصيل إجراءات بشكل أكثر تفصيلاً لتسخير تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في القانون. كما لا يكفي وضع تشريع إحصائي فعال، بل ينبغي تنفيذه بصرامة. ففي بعض الدول النامية تشريع إحصائي قوي وفعال، ولكن مؤسسات إحصائية عدة لا تعتبر عن نفسها وغير قادرة على تعزيز سلطتها أو ليست لها الإرادة للقيام بذلك".

ويواجه عدد كبير من أنظمة الإحصاء الوطنية مشاكل تنظيمية ومؤسسية، بما في ذلك التشريع الإحصائي غير المناسب، وضعف أداء الإحصاء ومكاتبته الوطنية، وافتقار الطوافم إلى التنسيق والتعاون، وعدم توفر شبكات تقاسم المعلومات، وضعف البنى التحتية أو عدم توفرها. ويتجلى ذلك في عدم فاعلية القيادة والإدارة وفي محدودية أعداد طواقم النظم الإحصائية الوطنية (ميزانيات محدودة) ومستوى أداء دون المطلوب.

أمثلة عن التشريع الإحصائي في البلدان الأوروبية

السويد: تحديد مهام وصلاحيات وحدة النوع الاجتماعي:

- رصد الاحتياجات لإحصاءات توضح المساواة بين الجنسين؛
- القيام بدور المبادر والمنسق ومصدر الأفكار الجديدة في هذا المجال؛
- تولي المسؤولية عن المعلومات الداخلية والخارجية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛
- تنظيم تسويق الإحصاءات، وتجميع وعرض إحصاءات النوع الاجتماعي في حال تكليفها بذلك.

إيطاليا: يوجز مشروع القانون الإيطالي التفصيلى الواجب توقيعها في قانون إحصاءات النوع الاجتماعي. وبهدف مشروع القانون إلى توضيح الفوارق بين الجنسين وضمان سهولة قراءة البيانات المتعلقة بكل الجنسين.

المجموعة الأوروبية: تتضمن معاهدة المجموعة الأوروبية ثلاثة عشر توجيهًا بشأن المساواة بين الجنسين في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والسلع والخدمات تشملها التشريعات. وهناك وحدة مكلفة بمراقبة تنفيذ التشريعات في جميع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى سن تشريعات تتناول القضايا المستجدة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

إسبانيا: جرى تعديل قانون الإحصاءات الرسمية/المادة 20 بشأن "تكييف الإحصاءات والتقارير" لإدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع الإحصاءات ورصده، بالإضافة إلى تضمينه بين الأولويات الخمسة الرئيسية للخطة الإحصائية الوطنية 2009-2012.

وقد أظهر بعض الدول التزاماً بإدماج منظور النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني من خلال ترسیخ الحاجة إليه ضمن الإطار القانوني. على سبيل المثال، يعزز قانون المساواة بين الجنسين في أوكرانيا إحصاءات النوع الاجتماعي. ويشير القانون الإحصائي في جنوب أفريقيا إلى الحاجة إلى بيانات النوع الاجتماعي ذات الصلة. وتشير بلدان أخرى إلى الحاجة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي في خططها الإحصائية الوطنية. وتختلف التفاصيل التي تغطيها هذه الأحكام بين دولة وأخرى.

ويمكن أيضًا وضع قوانين محددة لإحصاءات النوع الاجتماعي لجعل الفوارق بين الجنسين واضحة وضمان سهولة قراءة البيانات المتعلقة بالجنسين. وقد يحتوي القانون على المتطلبات التفصيلية لـإحصاءات النوع الاجتماعي في مختلف المجالات فضلاً عن الشرط العام لجميع الإحصاءات الرسمية والقاضي بأن تكون مصنفة حسب الجنس. ويمكن تحديد المصادر التي تحتاج إلى إنتاج بيانات مصنفة حسب الجنس مثل التعداد العام للسكان والسجلات التجارية والزراعة والصناعة والخدمات، وكذلك تحديد الوتيرة والمجالات التي تحتاج إلى بيانات مصنفة حسب الجنس، ومنها المجالات التي يكون فيها منظور النوع الاجتماعي أكثر أهمية، مثل العنف، والعمل غير مدفوع الأجر، والحالة الصحية، والسلوكيات. وقد يلاحظ القانون أيضًا إنشاء لجنة استشارية لـإحصاءات النوع الاجتماعي (على سبيل المثال مشروع القانون في إيطاليا).

ويمكن أن تشمل التشريعات بشأن إدماج النوع الاجتماعي في الإحصاءات الرسمية مبدأ حماية سرية الهوية والمعلومات التي يقدمها المشاركون وتصنيفها حسب الجنس، والإعاقة، والمنطقة، وملامح اجتماعية واقتصادية (كما هو الحال في جنوب أفريقيا).

وفي السياق الأوروبي، تم التشريع بشأن المساواة بين الجنسين منذ إنشاء المجموعة الأوروبية في عام 1957. وتتضمن معاهدة المجموعة الأوروبية التشريع حول إدماج النوع الاجتماعي (المادتان 2 و3)، والمساواة بين المرأة والرجل في شؤون العمالة والمهنة (المادة 141)، والتمييز بين الجنسين في مكان العمل وخارجه (المادة 13). وتشمل التشريعات على مستوى الاتحاد الأوروبي² حالياً ثلاثة عشر توجيهًا بشأن المساواة بين الجنسين

في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والسلع والخدمات. هذه المواد والتوجيهات تلتزم بها دول الاتحاد الأوروبي وتشكل الأساس التشعيعي للبرامج والسياسات التي تؤدي إلى المزيد من المشاركة على قدم المساواة بين المرأة والرجل في جميع قطاعات المجتمع. وأنشئت في جميع الدول الأعضاء وحدة مكلفة بمراقبة تنفيذ التشريعات وهي مسؤولة عن سن التشريعات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

وفي آذار/مارس 2007، وافق البرلمان الإسباني على القانون الأساسي الجديد لتحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال (2007/3). وتضمن القانون الجديد إضافة هامة في ما يتعلق بالإحصاءات الرسمية تناولتها المادة 20 (تكيف الإحصاءات والتقارير)، التي تنص على أن إدماج منظور النوع الاجتماعي بفعالية في الأنشطة اليومية لجميع الخدمات العامة، يقتضي أن تتضمن الإحصاءات والتقارير ما يلي:

- متغيرات مصنفة حسب الجنس؛
- مؤشرات جديدة تتيح فهماً أفضل للقيم والأدوار ولظروف واحتياجات النساء والرجال؛
- مؤشرات تساعد في رصد المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على التمييز بين الجنسين؛
- عيّنات إضافية لضمان تحليل جميع شرائح المجتمع بمتغيرات مصنفة حسب الجنس؛
- معلومات حول حالات وظروف النساء والرجال وطموحاتهم واحتياجاتهم؛
- تعاريف إحصائية تتطوّر على إدماج منظور النوع الاجتماعي.

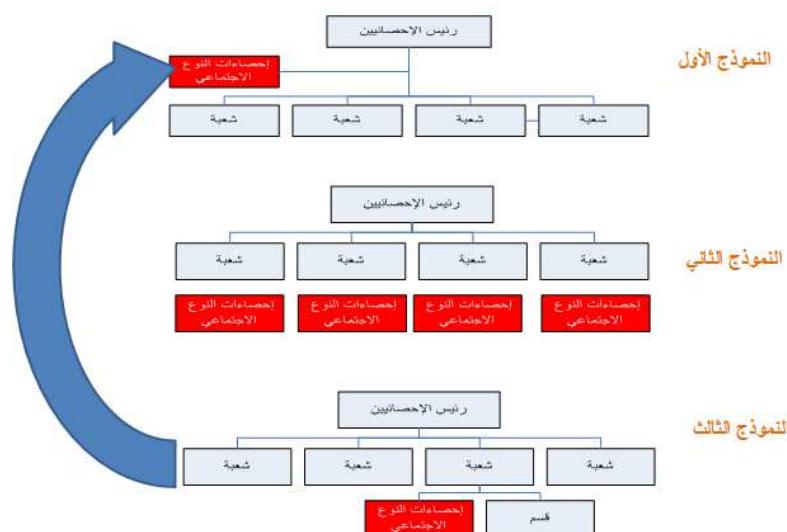
ونتيجة سريان تنفيذ القانون الجديد، طلب من المعهد الوطني للإحصاء، كتابة تقرير سنوي عن التطورات والتحديات من أجل التغلب عليها. وفي إسبانيا، تُعتمد الخطة الإحصائية الوطنية التي تضعها الحكومة كل أربع سنوات كأداة رئيسية للتخطيط الإحصائي. وكان من بين الأولويات الخمس الرئيسية للخطة 2009-2012، تكيف الإحصاءات الرسمية مع إدماج النوع الاجتماعي.

5- التنظيم الإداري

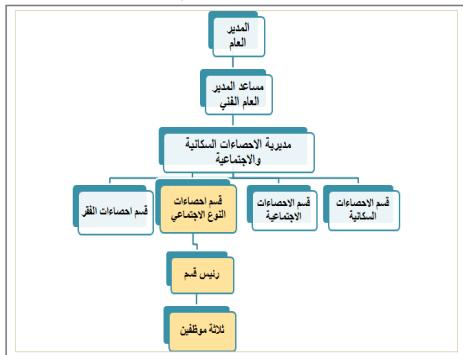
(أ) موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

يتم إدماج إحصاءات النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني بطرق مختلفة، منها تحديد موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي داخل النظام الإحصائي والذي له تأثير مباشر على خطوط التبليغ والتتبع والصلاحيات. وهناك ثلاثة نماذج لموقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي داخل النظام: مباشرة تحت كبير الإحصائيين (النموذج الأول)، أو مدمجة في جميع المجالات الإحصائية (النموذج الثاني)، أو كوحدة فرعية لقسم آخر (النموذج الثالث).

موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في التنظيم الإداري



**موقع قسم إحصاءات النوع الاجتماعي
على الهيكل التنظيمي لدائرة
الإحصاءات العامة في الأردن**



**موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي
في العراق**

تقع وحدة النوع الاجتماعي ضمن إحصاءات التنمية البشرية والشؤون الفنية المرتبطة مباشرة برئيس الجهاز وله الصلاحية في إدماج النوع الاجتماعي في المسوح والتعدادات كمهمة رسمية في العمليات الإحصائية.

تقليدياً، تقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي داخل جزء صغير ومحظوظ من النظام. وفي كثير من النظم الإحصائية، تشكل إحصاءات النوع الاجتماعي وحدة فرعية لقسم آخر، ضمن المجال الاجتماعي والديمغرافي (النموذج الثالث) وعادةً في المرحلة الأولى من إنشاء الوحدة وذلك لوفرة البيانات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي في هذا المجال (مثل الأردن). ومن خلال حصر إحصاءات النوع الاجتماعي ضمن هذا المجال الواحد في النظام، من المرجح أن يتم النظر إلى إحصاءات النوع الاجتماعي كقضية اجتماعية وديمغرافية فقط. غير أن إدراج منظور النوع الاجتماعي في جميع الإدارات (النموذج الثاني)، سيسمح بصلاحيات أوسع لمنظور النوع الاجتماعي وإدماجه (3).³

هناك خيار آخر لدمج منظور النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني ألا وهو إنشاء مكتب لإحصاءات النوع الاجتماعي يكون الموظفون والإحصائيون المختصون بالنوع الاجتماعي فيه تحت الإدارة المباشرة لكبار الإحصائيين في النظام الإحصائي (النموذج الأول كما في العراق). ويعتبر النموذج الأول أفضل من النموذج الثالث ويحدث ذلك في النظم الإحصائية الأكثر تقدماً والتي تسعى بشكل جدي إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في باقي القطاعات وبالأخص تلك التي هي بحاجة إلى تطوير مثل القطاعات الاقتصادية.

ويتبع بعض الدول نموذجاً آخر، بين النموذجين الأول والثالث، يتكون من نظام أفقى عادة ما يتمثل بنقاط الاتصال/الارتكاز في كل شعبة أو مجال إحصائي أو مجموعة عمل من مختلف القطاعات للقيام بمهام محددة.

لا يوجد حل تنظيمي مثالي لمكان وكيفية تنفيذ برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي. وأيّاً يكن النموذج المتبّع، يجب التأكد من شمول جميع المجالات الإحصائية. فالهدف النهائي هو ضمان حصول حقل إحصاءات النوع الاجتماعي على الاهتمام المناسب في جميع الحقوق الإحصائية الأخرى.

(ب) قضايا تنظيمية: نقاط الارتكاز

يمكن استخلاص بعض الدروس من التجارب الحالية والسابقة في تنظيم برامج إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال نقاط الارتكاز.

قد يكون تعين نقاط ارتكاز (أو جهات تنسيق) معنية بقضايا النوع الاجتماعي وسيلة جيدة لبدء برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي الجديد في البلدان التي لا يشمل نظامها الإحصائي تركيزاً على النوع الاجتماعي. وعندما يصبح النظام أكثر مراعاة لمنظور النوع الاجتماعي، يمكن تغيير دور نقاط الارتكاز من منسقي الأنشطة في جميع القطاعات إلى متجين يتحلون بمهارات في عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل جمع وإنذاح ونشر البيانات. وقد تم إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات في العراق وفلسطين. ولإنجاح مهام نقاط الارتكاز يجب مراعاة ما يلي:

- إعطاء صفة فنية بدلًا من إدارية لنقاط الارتكاز أو موظفي وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي؛
- عدم توقع امتلاك شخص واحد أو وحدة صغيرة كل المعرفة والمهارات اللازمة حول قضية المساواة بين الجنسين، مما يستلزم الدعم التنظيمي والتعاون من المكتب الإحصائي الوطني بأكمله؛
- تقديم التقارير إلى كبار المديرين في المنظمة لضمان فاعلية نقاط الارتكاز في جميع المجالات الإحصائية؛
- ضمان أن تكون صلحيات نقاط الارتكاز أو وحدة النوع الاجتماعي واضحة ومفهومة على مستوى المنظمة بأكملها.

العناصر المطلوبة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية العراقية
• تمثيل المرأة في البنى السياسية وتمثيل مصالحها على جميع المستويات في الهيئات المعنية بالخطيط شأنها شأن مصالح الرجل.
• توفير الموارد والمصادر المالية البشرية من أجل دعم السياسات المقررة وتحديد مراكز المسؤولية أو الجهات المسؤولة عن إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع في مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات.
• تركيز العمل على الأطر التي تعتمدها مختلف المنظمات والمؤسسات والهيئات في التخطيط ورسم السياسات والتأكيد على منح المرأة والرجل فرصاً متساوية في الحصول على التدريب والترقيات في العمل وحضور المؤتمرات.
• توعية موظفي القطاع العام بقضايا النوع الاجتماعي وتدريب الكوادر العاملة ضمن وحدات النوع الاجتماعي أو وحدات تكافؤ الفرص (حسب المسميات) على مهارات التخطيط والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي.
• معرفة مدى مراعاة الإجراءات المتخذة في مختلف مراحل المشاريع التي تنفذها المؤسسات الحكومية لاحتياجات النوع الاجتماعي ومدى تحقيقها لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المنهجيات المعتمدة وفي وضع السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها ومراقبتها سيرها وتقويمها.

قضايا قطاعية: لجنة فنية وطنية

يعتمد تعزيز الإحصاء على الموارد المخصصة للمكاتب الوطنية للإحصاء بوصفها مركز النظام، مع اهتمام ثانوي بالمشاغل القطاعية. ويستقبل المكتب الوطني للإحصاء الكثير من المعلومات في إطار المسوح والإحصاءات، ولكنه ليس المصدر الوحيد للإحصاءات الرسمية. فالسجلات الإدارية تعتبر من المصادر الرئيسية للإحصاءات وتسمى عادة بالمصادر الأولية كالسجلات الحيوية. وعليه، من المهم إنشاء لجنة فنية وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي تضم خبراء من جميع قطاعات الدولة وتلبية الحاجة إلى الإحصاءات القطاعية وتعزيز القدرات وتحسين نوعية المعطيات القطاعية.

وهناك الكثير من الإحصاءات القطاعية ذات النوعية الجيدة ولكن تشوبها مواطن ضعف منها:

- غياب الوظائف الإحصائية المنظمة في بعض القطاعات الوزارية، في بعض الوزارات تقوم بالأنشطة الإحصائية الهزلية أو في أحسن الحالات أنشطة مشتركة؛
- غياب التشريع الإحصائي الذي يحكم عمليات الإحصاء في مختلف القطاعات، ففي مجال الإحصاء، تكاد التشريعات تقتصر على المكاتب الوطنية للإحصاء؛
- غياب التنسيق والانسجام في الإنتاج الإحصائي لدى مختلف الوزارات؛
- ضعف الاهتمام بالإحصاء في القطاعات الوزارية، واقتصرت مهمة الإحصاء عادة على قطاعات التخطيط من دون ميزانية خاصة؛

- محدودية القدرات وقصور البنى التحتية الإحصائية والنقص في تغطية المعطيات، وغياب الدقة والانسجام والانتظام في الوقت؛
- ندرة اشتراك الإحصائيين العاملين في مختلف الوزارات، في المناقشات حول تعزيز القدرات واقتصر العديد من المشاريع والبرامج الإحصائية على احتياجات المكاتب الوطنية للإحصاء.

قضايا التنسيق والمواعمة



يُعتبر التنسيق والمواعمة من العوامل الهامة لفعالية النظام الوطني للإحصاء لأنهما يتikan رؤية مشتركة للأغراض والأهداف وفهم أدوار مختلف الفاعلين ومسؤولياتهم عبر الحوار والتواصل والدعم المتبادل بمسؤولية وثقة (النراة والشفافية) في الإحصاءات الرسمية. ويتعين خصوصاً التنسيق وتقاسم المعلومات بين منتجي البيانات ومستخدميها بغية إقامة نظام إحصائي على أساس احتياجات المستخدمين وتلبيتها وعدم تكرار الجهود لتفادي إهار الموارد المحدودة، وذلك باستخدام الموارد في مجال إنتاج البيانات على نحو أكثر فعالية.

وبنفي مواعمة التصنيفات والتعاريف الدولية من خلال التشارك بالمعلومات بين منتجي البيانات أنفسهم لضمان انسجام البيانات والنقليل من تضاربها واستخدام لغة مشتركة في تعريف المؤشرات واحتسابها من خلال نشر البيانات الوصفية. كما يتعين التعاون بين منتجي البيانات والباحثين والمحليين من أجل تحسين تحليل ونشر البيانات والخروج بتحليلات متعددة تخدم واضعي السياسات ولا تسبب الإرباك.

6- المهارات والقدرات

يقتضي بناء التحالفات الناجحة تدريب الإحصائيين العاملين في مختلف المجالات على مراعاة منظور النوع الاجتماعي. ومن المهم جداً اختيار وتدريب العداديين المسؤولين عن جمع بيانات النوع الاجتماعي أو تلك المتعلقة بقضايا المرأة من أجل إنتاج بيانات دقيقة وغير متحيزة. فبالإضافة إلى عقد دورات إرشادية وإعلامية لصانعي القرار والتدريبات الأكثر تقنية لمنتجي ومستخدمي البيانات، يمكن تعزيز القدرات الإحصائية من خلال ما يلي:

- المبادئ التوجيهية لمفهوم النوع الاجتماعي ونقاطعاتها مع المجالات الأخرى؛
- المفاهيم والتعاريف المستخدمة للمتغيرات وطرق الاحتساب (البيانات الوصفية)؛
- عملية جمع البيانات وصياغة الاستمرارات؛
- تقنيات التواصل لضمان تعاون المشاركين والإجراءات الواجب اتباعها؛

- فن المقابلة؛
- طريقة عرض النتائج من منظور النوع الاجتماعي؛
- تطوير المهارات في مجال الدعاوة والتفاوض وكسب التأييد؛
- تطوير المهارات في كتابة التقارير والتحليل ومحاجات السياسات؛
- تحسين المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير قواعد البيانات؛
- جمع الموارد والمصادر والدراسات والواقع الإلكترونية وغيرها لخدمة الموظفين؛
- كتابة الأدلة للمسوح/النوعات وتعليماتها.

7 - التمويل والترتيبات المالية

التمويل والترتيبات المالية في العراق
تشكل الميزانية المخصصة لبرنامج وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي 5 في المائة من ميزانية جهاز الإحصاء.

تخصيص الموارد هو من أبرز علامات الالتزام ببناء برنامج لإحصاءات النوع الاجتماعي. أما المصادر المحتملة لتمويل البرامج الإحصائية فهي:

- الحكومة الوطنية؛
- الجهات الدولية وغير الحكومية؛
- تسويق المطبوعات.

ويجب أن يحدد المكتب الإحصائي مدى قدرته على الوصول إلى القادة الذين يسيطرون على مصادر التمويل. وإذا لم يكن ذلك متاحاً، فلا بد من العثور على مصدر خارجي، مثل رئيس/رئيسة الهيئة المعنية بالمرأة، الذي يكون مؤثراً في مكتب رئيس الوزراء، أو رئيس/رئيسة منظمة غير حكومية بارزة.

ويعتبر التمويل الحكومي عادةً أفضل المصادر، نظراً لأرجحية أن يصبح مصدراً رئيسياً للتمويل المستدام. ويطلب الحصول على تمويل جديد إقناع البرلمان أو الوزارات المعنية بضرورة هذا التمويل. وفي هذا المجال، من الضروري أن يناصر المجلس الأعلى للإحصاء هذه الخطوة لإنجازها. كما يمكن للمنظمات الدولية وغير الحكومية أن تؤثر أيضاً على الحكومة لتخصيص الأموال لهذا الغرض.

والمنظمات الدولية وغير الحكومية هي أيضاً مصادر أخرى محتملة للتمويل، وقد تساعده في التطوير الأولى للبرنامج، وتطوير النظم الجديدة للنشر والتحليل. وكشفت تقارير اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2004 حول وضع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أن أكثر من نصف الدول في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة استعانت بالتمويل الخارجي للعمل في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. وجاء معظم هذا التمويل من الجهات المانحة الثانية والمتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي. هذا النوع من التمويل، وإن كان مشجعاً، لا يكون مستداماً على المدى الطويل في كثير من الأحيان. ولذلك، يجب أن يكون المكتب الإحصائي قادراً على المحافظة على النظام الجديد من موارده الخاصة. كما قد يكون للمنظمات الدولية وغير الحكومية أهداف غير متطابقة مع أهداف المكتب الإحصائي.

ومن المصادر الأخرى للتمويل التي لجأت إليها بعض الدول، عائدات تسويق وبيع الإصدارات الإحصائية. وفي الحقيقة، فإن عدد الوكالات التي استطاعت تمويل برامجها بالاعتماد فقط على عائدات المبيعات قليل جداً. ومن أسباب ذلك ارتفاع تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية. فمن الصعب توفير إيرادات كافية من بيع المنشورات لدعم البنية التحتية اللازمة لجمع المنتجات الإحصائية ومعالجتها ونشرها.

القبول الثقافي والاجتماعي -8

مفهوم النوع الاجتماعي في الأردن

يعرف الأردن مفهوم النوع الاجتماعي بأنه يركز على التكامل والمشاركة في أدوار المرأة والرجل داخل المجتمع، ولا يعني بأي حال من الأحوال أن يحل أيٌّ منها محل الآخر.

يواجه مؤيدو تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في مجال الإحصاء تحدياً كبيراً هو إقناع الإحصائيين ومستخدمي الإحصاءات بأهمية هذا التعميم، وأهمية هذا الحقل الإحصائي الذي ينقطع مع الفروع الإحصائية الأخرى، وبإمكانية تطبيق آلياته. فيرى كثيرون أن دمج قضايا النوع الاجتماعي غير ضروري، لأن تكافؤ الفرص هو في رأيهما متوفراً لكل من الرجل والمرأة.

من الحلول

- فرص متكافئة بين النساء والرجال لحضور الاجتماعات؛
- إنشاء فرق وطنية من الجنسين؛
- تشجيع الموظفين على الاشتراك في نشاطات النوع الاجتماعي؛
- إذكاء الوعي.

الحجج ضد إحصاءات النوع الاجتماعي



الحجـة الأولى: تترتب تكاليف باهـة على عمـلية تصنـيف الإـحصـاءات حـسب الجنس وجـمـعـها وـتـبـيـبـها

تترتب على تصنـيف الإـحصـاءات حـسب الجنس تـكـالـيف منـخـفـضـة بشـكـل عامـ. فـي بـعـض الحالـات، لا يتـطـلـب الأمر سـوـى إـضـافـة سـؤـال أو عمـود لـتـحـدـيد الجنسـ. وـفـي حالـات أـخـرىـ، قد يتـطـلـب الأمر إـضـافـة أـسـئـلة عـدـيدـة وـمـخـتـلـفةـ. وـتـنـصـلـ التـكـالـيف الرـئـيـسـية النـاتـجـة عن عمـلـيـة التـحلـيل بالـمـدـدـة الزـمـنـيـة التي يـسـتـغـرـقـها تصـمـيم جـداـول إـضـافـيةـ، معـ أنهـ يـمـكـنـ الاـكـفـاءـ بـإـضـافـةـ تـصـنـيفـ "حـسـبـ الجنسـ" إـلـىـ الجـداـولـ المـتـوفـرـةـ أـصـلـاـ. وبـالتـالـيـ، غالـباـ ماـ لاـ تكونـ التـكـالـيفـ باـهـةـ إـلـاـ عـنـ إـجـرـاءـ مـسـحـ إـحـصـائـيـ جـديـدـ.

الحجـة الثانية: إـضـافـةـ تـصـنـيفـ "حـسـبـ الجنسـ" يـؤـثـرـ سـلـبـاـ عـلـىـ جـوـدـةـ الـبـيـانـاتـ

خلـافـاـ لـهـذـهـ الحـجـةـ، توـدـيـ إـضـافـةـ تـصـنـيفـ "حـسـبـ الجنسـ" إـلـىـ إـثـرـاءـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـطلـوـبةـ لـلـمـسـوحـ وإـيـضـاحـ فـحـواـهـاـ. وـغالـباـ ماـ يـكـنـ هـذـهـ التـصـنـيفـ السـبـبـ الرـئـيـسـيـ لـمـرـاجـعـةـ عـمـلـيـةـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ وـتـدوـينـهاـ بشـكـلـ أـدـقـ، بماـ أـنـهـ يـسـلـطـ الضـوءـ عـلـىـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـمـزـيدـ مـنـ الـمـرـاجـعـاتـ الـمـنـطـقـيـةـ فيـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ.

الحجـة الثالثـةـ: الـمـساـواـةـ بـيـنـ الرـجـلـ وـالـمـرـأـةـ قدـ تـحـقـقـتـ بـالـفـعـلـ بـمـاـ أـنـ القـانـونـ يـضـمـنـ ذـلـكـ

ليـسـ منـ المـعـقـولـ وـلـاـ منـ الـمـنـطـقـ أـنـ تـكـوـنـ أـوضـاعـ الـمـرـأـةـ مـشـابـهـةـ تمامـاـ لـأـوضـاعـ الرـجـلـ، وـذـلـكـ بـسـبـبـ الفـوارـقـ الـبـيـولـوـجـيـةـ بـيـنـهـماـ، وـأـيـضاـ الـفـوارـقـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ وـالـمـتـغـيـرـةـ. وـمـنـ هـنـاـ ضـرـورـةـ نـشـرـ إـحـصـاءـاتـ الـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ وـأـهـمـيـتـهاـ فـيـ إـيـضـاحـ أـوـجـهـ الـاـخـلـافـ وـالـتـشـابـهـ بـيـنـ الـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ. فـوـضـعـ الـبـيـانـاتـ الـإـحـصـائـيـةـ هـوـ الـذـيـ يـمـكـنـ الـحـكـومـاتـ مـنـ وـضـعـ سـيـاسـاتـ تـرـاعـيـ الجنسـيـنـ. وـمـنـ خـلـالـ الـاـسـتـمـارـ فـيـ إـعـدـادـ هـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ، يـمـكـنـ أـنـ تـتـابـعـ الـحـكـومـاتـ مـدـىـ نـجـاحـ سـيـاسـاتـهاـ وـتـحـقـيقـ الـإـنـصـافـ بـيـنـ الجنسـيـنـ.

الحجـة الرابـعةـ: إـحـصـاءـاتـاـ تـرـاعـيـ قـضـاياـ النـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ بـمـاـ أـنـ جـمـيعـ بـيـانـاتـناـ مـصـنـفـةـ حـسـبـ الجنسـ، فـماـ الـمـشـكـلـةـ؟ـ

إـعـدـادـ إـحـصـاءـاتـ مـرـاعـيـةـ الـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ لـاـ يـعـنيـ فـقـطـ إـعـدـادـ بـيـانـاتـ مـصـنـفـةـ حـسـبـ الجنسـ. فـهـذـهـ الـبـيـانـاتـ لـيـسـ إـلـاـ جـزـءـاـ مـنـ الـعـنـاصـرـ الـمـهـمـةـ فـيـ إـحـصـاءـاتـ الـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ. وـلـاـتـمـامـ عـمـلـيـةـ مـرـاعـيـةـ الـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ بشـكـلـ كـامـلـ، يـنـبـغـيـ أـنـ يـصـدرـ الـجـهـازـ الـوطـنـيـ لـلـإـحـصـاءـ إـحـصـاءـاتـ تـتـنـاـولـ جـمـيعـ الـمـسـائلـ الـمـحـورـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ فـيـ الدـوـلـةـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ تـلـكـ الـمـتـعـلـقـةـ بـجـنـسـ دـوـنـ الـآـخـرـ.

الحجـة الخامـسـةـ: مـنـ الطـبـيـعـيـ إـيجـادـ فـوارـقـ فـيـ سـوقـ الـعـمـلـ بـيـنـ الـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ لـأـنـ الـمـرـأـةـ تـفـضـلـ الـبقاءـ فـيـ الـمـنـزـلـ

لاـ تـقـدـمـ الـبـيـانـاتـ الـمـرـاعـيـةـ لـلـنـوـعـ الـاجـتمـاعـيـ، فـيـ حـدـ ذاتـهاـ، أـيـ حـكـمـ أـوـ تـقـيـيمـ بـشـأنـ أـيـ قـضـيـةـ اـجـتمـاعـيـةـ. فـمـهـمـةـ الـجـهـازـ الـوطـنـيـ لـلـإـحـصـاءـ هـيـ إـعـدـادـ بـيـانـاتـ تـعـكـسـ الـوـضـعـ الـقـائـمـ فـيـ الـبـلـدـ الـمـعـنـيـ بـشـكـلـ دـقـيقـ. وـعـلـىـ ضـوءـ ذـلـكـ، تـقـعـ الـمـسـؤـولـيـةـ عـلـىـ عـاتـقـ صـانـعـيـ السـيـاسـاتـ بـشـكـلـ خـاصـ، وـالـمـوـاطـنـيـنـ بـشـكـلـ عـامـ، فـيـ الـحـكـمـ بـشـأنـ مـاـ قـدـ تعـكـسـ الـبـيـانـاتـ مـنـ فـوارـقـ بـيـنـ الـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ وـتـحـدـيدـ مـاـ إـذـاـ كـانـتـ هـذـهـ فـوارـقـ "ـعـادـيـةـ"ـ أـوـ "ـمـقـبـولـةـ".ـ

قائمة مرجعية 2- العناصر الأساسية للبيئة التمكينية

الدعم الإداري والسياسي	
<p>هل هناك التزام جديّ من قبل الإدارة العليا في مكتب الإحصاء الوطني بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فهم أساسي جيد لقضايا النوع الاجتماعي ومفهومه؛ • فهم دور إحصاءات النوع الاجتماعي في تحسين الإحصاءات بشكل عام؛ • إعادة توجيه جميع القطاعات نحو إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية؛ • إدخال وسائل جديدة لجمع البيانات؛ • تأمين الموارد للبرنامج؛ • إحداث التغيير الإداري؛ • إعداد الميزانيات المستجيبة لنوع الاجتماعي. 	<p>هل وزير/وزيرة المالية وأو التخطيط، الأمين الدائم/الأمينة الدائمة لوزارة المالية وأو التخطيط أو محافظ/محافظة البنك المركزي داعمين لنمو الإحصاء بشكل عام وإحصاءات النوع الاجتماعي بشكل خاص؟</p>
<p>هل يتم ترسیخ مفهوم النوع الاجتماعي في الأبعاد المؤسسية وذلك بالعمل على التعريف بقضايا النوع الاجتماعي وأخذها في الاعتبار في الأنشطة التي تمارسها المؤسسات؟</p>	<p>هل يتم تنظيم حملات إعلامية ودعائية موجهة للجمهور، ونشر المعلومات في كافة وسائل الإعلام؟</p>
<p>هل تعتقد/تعتقد أنه يجري تنظيم دورات إرشادية وإعلامية لصانعي القرار لترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي.</p>	<p>عقد ندوات ومؤتمرات على كافة المستويات للتعریف بالنوع الاجتماعي كقضية من قضايا التنمية.</p>
<p>هل يتم التشاور مع الخبراء/الخبريات من الوزارات، ومجلس النواب (البرلمان)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص ومراكز الأبحاث والجامعات لما لهم من خبرة في مختلف التخصصات للاستفادة القصوى من تعدد الخبرات؟</p>	<p>هل هناك حوار مع المعنيين من المستخدمين الأوليين وهم: الجمهور/المنظمات غير الحكومية، والهيئات المعنية بالمرأة، ووسائل الإعلام، وصانعي القرار (المخططون وصانعوا السياسات)، والباحثون؟</p>
<p>هل هناك تنسيق وتعاون مع الجهات الإقليمية المعنية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والعالمية مثل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقتصليات أو السفارات في البلد وغيرها)؟</p>	<p>هل يتم الاجتماع مع المستخدمين للتعرف على احتياجاتهم وبالأشخاص عند أو قبل التخطيط للحدث (مسح، مؤتمر، إلخ...) وبعد الانتهاء منه للتحقق من احتياجات المعنيين وتلبيتها وإطلاعهم على النتائج؟</p>
<p style="text-align: right;">التشريع الإحصائي</p>	<p>هل التشريع الإحصائي يتميز بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الوضوح في ما يتعلق بالمسؤوليات في مجال الإحصاءات؛ • التنسيق لدى وكالات الإحصاء ووضوح سلطتها في تنفيذ برنامج الإحصاء؛ • عدم التضارب مع قوانين وتنظيمات تحكم العمل الإحصائي لبعض الوزارات والقطاعات الحكومية.
<p>هل يتم العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي ضمن الإطار القانوني في النظام الإحصائي الوطني؟</p>	<p>هل هناك شرط عام لجميع الإحصاءات الرسمية أن تكون مصنفة حسب الجنس؟</p>
<p>هل هناك توجيهات كأساس تشريعي للبرامج والسياسات بشأن المساواة بين المرأة والرجل في جميع قطاعات المجتمع؟</p>	<p>هل هناك وحدة مكلفة بمراقبة تنفيذ التشريعات مسؤولة عن سن التشريعات بشأن القضايا المستجدة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؟</p>

قائمة مرجعية 2- العناصر الأساسية للبيئة التمكينية

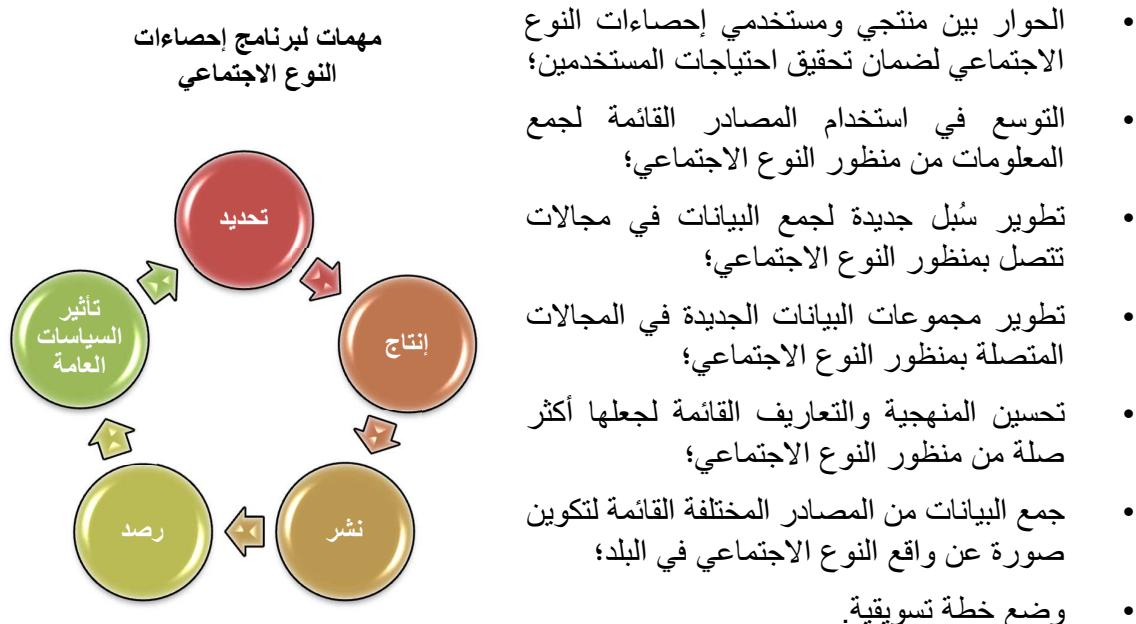
التنظيم الإداري
أين موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي؟
<ul style="list-style-type: none"> • النموذج الأول: تقع مباشرة تحت كبير الإحصائيين؛ • النموذج الثاني: تكون إحصاءات النوع الاجتماعي مدمجة في جميع المجالات الإحصائية؛ • النموذج الثالث: كوحدة فرعية لقسم آخر.
هل تم إنشاء لجنة استشارية فنية لإحصاءات النوع الاجتماعي؟
هل تم تعين نقاط ارتكاز (أو جهات تنسيق) معنية بقضايا النوع الاجتماعي في الوزارات؟
هل يتم التنسيق وتقاسم المعلومات بين منتجي البيانات، بغية إقامة نظام إحصائي على أساس احتياجات المستخدمين والعمل على تلبيتها وتفادي تكرار الجهود وعدم إهدار الموارد المحدودة وذلك باستخدام الموارد في مجال إنتاج البيانات على نحو أكثر فعالية؟
هل يتم موازنة التصنيفات والتعاريف الدولية من خلال التشارك بالمعلومات بين منتجي البيانات أنفسهم لضمان انسجام في البيانات والتقليل من تضاربها واستخدام لغة مشتركة في تعريف المؤشرات واحتسابها من خلال نشر البيانات الوصفية؟
المهارات والقدرات
هل تشمل التدريبات التقنية لمنتجي ومستخدمي البيانات التالي:
<ul style="list-style-type: none"> • المبادئ التوجيهية لمفهوم النوع الاجتماعي وتقاطعاتها مع المجالات الأخرى؛ • المفاهيم والتعاريف المستخدمة للتغيرات وطرق الاحتساب (بيانات الوصفية)؛ • عملية جمع البيانات وصياغة الاستمرارات؛ • تقنيات التواصل لضمان تعاون المشاركين والإجراءات الواجب اتباعها؛ • فن المقابلة؛
<ul style="list-style-type: none"> • طريقة عرض النتائج من منظور النوع الاجتماعي؛ • تطوير المهارات في مجال الدعاوة والتفاوض وكسب التأييد؛ • تطوير المهارات في كتابة التقارير والتحليل وموجزات السياسات؛ • تحسين المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير قواعد البيانات؛ • جمع الموارد والمصادر والدراسات والموقع الإلكتروني وغيرها لخدمة الموظفين؛ • كتابة الأدلة للمソウح/التعدادات وتعليماتها.
التمويل والترتيبات المالية
ما هي مصادر التمويل لبرنامج إحصاءات النوع الاجتماعي:
<ul style="list-style-type: none"> • الحكومة الوطنية؛ • الجهات الدولية وغير الحكومية؛ • تسويق المطبوعات.
القبول الثقافي والاجتماعي
هل يقام برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي، أكان في المكتب الإحصائي المركزية أو اللامركزية، على أنها إحصاءات غير ضرورية أو مغطاة مسبقاً بشكل كاف؟ وهل هناك حلول إن وجدت مقاومة؟

الجزء الثاني برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي

-1- تعريف إحصاءات النوع الاجتماعي

تعرف الأمم المتحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بأنها الإحصاءات التي تعكس الاختلافات وعدم المساواة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة على نحو كاف٤. وتنقاطع إحصاءات النوع الاجتماعي مع المجالات الإحصائية التقليدية، وتشمل مهام برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي تحديد وإنتاج ونشر الإحصاءات التي تعكس الفروقات بين المرأة والرجل من خلال رصد دورة الحياة لكل منها، وتطور وتأثير السياسات العامة المتصلة بموضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفي ما يلي بعض الخطوات التي ينبغي إدراجها في عملية تطوير برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي:



قائمة مرجعية 3- تقييم عملية دمج منظور النوع الاجتماعي في العمليات الإحصائية

- كف تم تقييم توفر المصادر لتلبية الاحتياجات من بيانات النوع الاجتماعي (إذا كانت موجودة) لتعكس على نحو ملائم الفروق بين الجنسين، ولتجنب التحيز والكشف عن التغرات، عن طريق تعديل أو إدخال المفاهيم والتعاريف أو الأساليب المستخدمة في أدوات جمع البيانات المستخدمة أو الجديدة؟ على سبيل المثال: النهج المعتمد على شخص مرجعي/نهج علاقات المصفوفة/الأسرة المعيشية المكونة من فرد أو أكثر، عدد الأبناء.
- كيف استُخدمت المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية في مختلف القطاعات، مثل التعاريف والتصنيفات، وطرق جمع البيانات، ووحدات الأسئلة، وأساليب التقدير، الخ...، لضمان إمكانية المقارنة (إن وجدت)؟ وما هي الحالات التي تطلب تحسين المفاهيم والتعاريف وصياغة/إضافة أسئلة، أو إعادة توجيه بعض الأساليب والإجراءات لجعلها أكثر مراعاة للفارق بين الجنسين؟
- كيف تم توحيد/تصنيف وإدماج بيانات من مصادر مختلفة للمؤشر نفسه في بعض السلسل الزمنية؟
- هل هناك مجموعة استشارية لمساعدة في تصميم وصياغة محتوى الاستبيانات من منظور النوع الاجتماعي، وما هو توائر اجتماعاتها؟
- ما هي التغييرات أو الأدوات الجديدة التي تم تقديمها في كل منطقة أو آداة أو قطاع، وتأثير ذلك على النتائج؟ على سبيل المثال: إضافة لائحة من الأنشطة إلى مسح القوى العاملة لبيان العمل غير المأجور، أو إعادة صياغة الأسئلة لبيان عمل المرأة في المنزل، أو إدخال مفهوم "الملكية الفرعية" لإظهار عمل المرأة في الإحصاءات الزراعية، الخ...

ويمكن وضع خطة من أربع خطوات لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي:

- 1 تحديد قضايا النوع الاجتماعي (التعاون بين المستخدم والمنتج أساسي).
- 2 تحديد البيانات الازمة لمعالجة تلك القضايا ومصادرها.
- 3 تقييم وفرة وجودة إحصاءات النوع الاجتماعي المتوفرة.
- 4 وضع خطة لتوفير وتحسين جودة البيانات المطلوبة وغير المتوفرة واستخدام ونشر البيانات المتوفرة.

وعند وضع خارطة طريق لتطوير برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي، لا بد أولاً من مراجعة الالتزامات الوطنية كالصكوك الدولية والإقليمية واستراتيجية التنمية الوطنية، وتحديد المهام والأنشطة والمخرجات ضمن إطار الموارد المتاحة.

2- الصكوك الدولية



كان منهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في عام 1995، ولا يزال، قوة دافعة كبرى، لا في تحقيق الاعتراف بالبيانات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أدوار النوع الاجتماعي فحسب، وإنما في دعوة الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات المعنية الأخرى إلى السعي لترجمة التعهدات الوطنية في برامج ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويؤكد الهدف الاستراتيجي حاء-3 في منهاج العمل على ضرورة "توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب الجنس

لأغراض التخطيط والتقييم"، ويحدد الجهات المسؤولة والإجراءات المطلوبة من كل جهة. ويوصي الأجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية بما يلي:



- جمع البيانات المفصلة حسب العمر والجنس وغيرها من المؤشرات المتعلقة بها دورياً، وتبويبها وتحليلها وعرضها؛
- إشراك مراكز الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة في وضع واختبار المؤشرات اللازمة لتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي، ولرصد تحقيق أهداف منهاج العمل؛
- تحسين مفاهيم وأساليب جمع البيانات عن حالة المرأة والرجل ومشاركتهما في جميع القطاعات؛
- تعزيز نظم الإحصاءات الحيوية وإدراج تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي في النشرات والأبحاث.

ويطلب من الحكومات القيام بما يلي:

- ضمان الإصدار المنتظم لنشرة إحصائية تعرض البيانات الخاصة بالمرأة والرجل وتفسرها في شكل يناسب فئة واسعة من المستخدمين غير المتخصصين؛
 - ضمان مواظبة منتجي الإحصاءات ومستخدميها في كل بلد على استعراض مدى كفاية نظام الإحصاءات الرسمي وتغطيته قضايا النوع الاجتماعي؛
 - إجراء دراسات كمية ونوعية وتشجيع المنظمات البحثية، والنقابات وأرباب العمل، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، على إجراء مثل هذه الدراسات؛
 - استخدام بيانات تراعي النوع الاجتماعي عند وضع السياسات العامة وتنفيذ البرامج والمشروعات؛
- كما التزمت الحكومات، أثناء المؤتمر، بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في كل عمليات إعداد السياسات وبرامج التنمية، بالإضافة إلى عمليات تنفيذ هذه السياسات والبرامج وتقويمها.

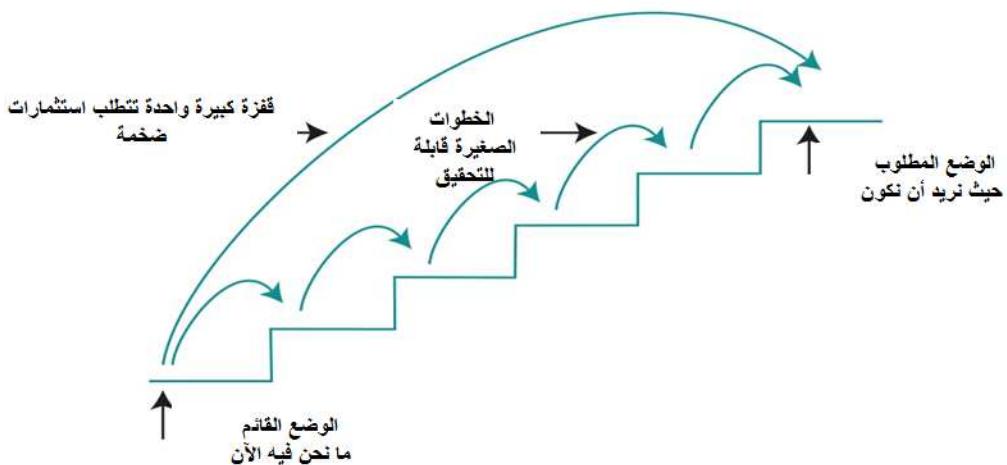
3- الصكوك الإقليمية

اعتمدت الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في 29 أيار/مايو 2008 القرار 286 (د-25) بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة، حيث دعت الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- اعتماد مجموعة المؤشرات الواردة في الإطار العربي لقضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي، باعتبارها مجموعة موحدة من المؤشرات، وتوفير إحصاءات متعلقة بهذه المؤشرات كي تستخدم في رصد وتقييم السياسات وخطط العمل الاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛

- تطوير آلية لجمع ونشر وتحليل المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي وتوفير البيانات المصنفة حسب الجنس والتجمع السكاني والفئات العمرية كي تؤخذ في الاعتبار عند صياغة سياسات وبرامج تتصل بالنوع الاجتماعي وتراعيه؛
 - وضع وتنفيذ برامج تدريب لإدراج قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في الأنظمة الإحصائية، بغية توعية منتجي البيانات ومستخدميها بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 4- التخطيط في إطار الموارد المتاحة

غالباً ما يتم إعداد خطط وأهداف طموحة دون النظر بواقعية لما يمكن تحقيقه بالموارد والاستثمارات المتاحة. إن عدم توفر الموارد المالية اللازمة هو في كثير من الأحيان عاملٌ مقيّد، وبالتالي، من المستحسن تطبيق نهج أكثر واقعية في التخطيط لإدخال التحسينات ينطوي على اتباع خطوات تدريجية.

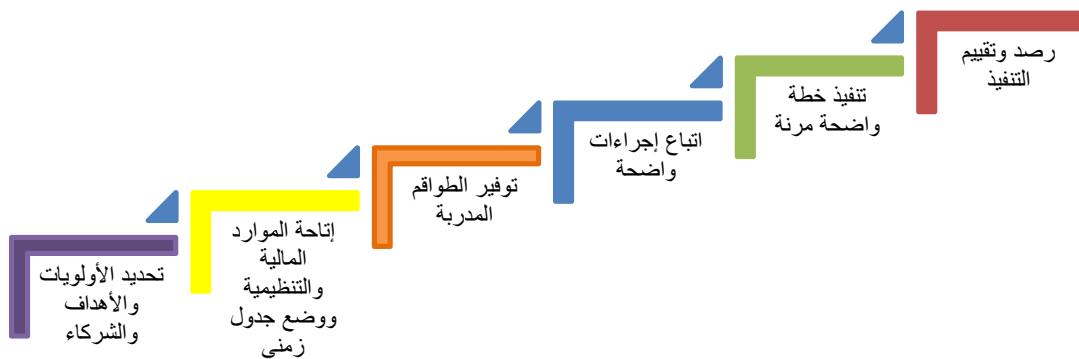


ولذلك ينبغي النظر إلى التجريب والبحث والتطوير كجزء من دورة تطوير البرامج من أجل إدخال الابتكارات الفعالة ضمن نهج تدريجي يهدف إلى التحسين. وفي بعض الحالات، لا بد من زيادة الاستثمار لإحداث التغيير المطلوب في تنفيذ البرامج. على سبيل المثال: إجراء مسوح أسرية جديدة مثل مسح البارومتر الاجتماعي، أو مسح العنف ضد المرأة، أو مسح استخدام الوقت، أو إعادة هيكلة السجلات الإدارية.

وقد تتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان بشكل كبير مع مرور الوقت بسبب الكوارث أو النزاعات، حيث ينبغي النظر في مناهج جديدة، خصوصاً إذا أصبحت البرامج القائمة غير كافية لتنمية احتياجات مستخدمي البيانات بشكل فعال، أو حين لا تكون البرامج مرضية في المقام الأول. وفي هذه الحالات، من الضروري تجديد الأفكار من أجل تطوير البرامج أو وضع برامج جديدة.

وفي ما يلي أهم الخطوات التي يجب اتباعها:

- تحديد الأولويات التي تتطلب التطوير والتحديث ووضع أهداف واضحة المعالم تهدف الاستراتيجية المقترنة إلى تحقيقها باتباع السياسات والبرامج التي تتبناها هذه الاستراتيجية مع تعدد الجهات التي لها علاقة بالظاهرة التي يتم التعامل معها؛
- تحديد وإتاحة الموارد المالية والتنظيمية ووضع جدول زمني لاستكمال عملية التطوير وتحقيق الأهداف المعطنة؛
- توفير الموارد البشرية والطواقم المدرية للتنفيذ؛
- اتخاذ إجراءات واضحة لتحقيق الأهداف المرسومة في الاستراتيجية؛
- وضع خطة واضحة المعالم تتسم بالمرنة الكافية للتعامل مع التغيرات التي قد تحدث أثناء التنفيذ فتعيق النقدم وتؤخر تحقيق الأهداف المرسومة؛
- وضع خطة متكاملة لتقدير التنفيذ في المراحل المختلفة ومدى التوافق بين سير العمل في المرحلة المستهدفة والجدول الزمني المعد ل تلك المرحلة وتتكلفتها المالية، وذلك لضمان استمرارية التطوير كأسلوب علمي وعملي. وهذه الخطة تساعده في اكتشاف المعوقات التي قد تبرز أثناء التنفيذ، مما يسهل التعامل معها وتذليلها، الأمر الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق أهداف الاستراتيجية ضمن الفترة المحددة والموارد المتوفرة.



5- توافق مهام البرامج الوطنية مع الصكوك الدولية

يمكن صياغة مهام البرامج الوطنية لتوافق مع الصكوك الدولية والإقليمية، كما يمكن تطبيق البرامج بإضافة الاحتياجات الوطنية المحددة في الاستراتيجيات الوطنية وطلبات المستخدمين والباحثين وغيرهم.

<p>مثال من العراق</p> <p>أهداف وأنشطة وإنجازات وحدة النوع الاجتماعي</p>	<ul style="list-style-type: none">• تعزيز إدماج منظور النوع الاجتماعي في العمليات الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني (هدف)؛• تعزيز إنتاج ونشر وتطوير الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي (هدف)؛ رفع مستوى الوعي عند الجمهور بقضايا النوع الاجتماعي (هدف)؛• تحسين القدرات الوطنية في إنتاج وتحليل ونشر دراسات وإصدار منشورات عن النوع الاجتماعي (هدف)؛• جمع وتطوير وتقديم وتحليل بيانات ومؤشرات عن النوع الاجتماعي (نشاط)؛ رصد النقدم المحرز في مؤشرات النوع الاجتماعي (نشاط)؛• المشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي (نشاط)؛ نشر قاعدة بيانات وطنية عن مؤشرات النوع الاجتماعي في العراق
---	---

وتحتّل طريقة صياغة المهام عن طريقة صياغة الأنشطة والمخرجات التابعة لها. وعادة ما تُستخدم المصطلحات التالية في صياغة المهام: تعزيز، تحسين، رفع مستوى، اعتماد، الخ... ويمكن تحديد المهام وفق الصياغات التالية على سبيل المثال:

- اعتماد وصياغة إطار وطني لمجموعة مؤشرات تلبى الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية وإصدار المؤشرات بشكل منظم؛
- تحسين تنسيق العمل الإحصائي في النظام الإحصائي لجمع بيانات وطنية متناسبة مع المنهجيات والتعريف والتصنيفات ومعايير الدولية؛
- استمرار التواصل مع مستخدمي البيانات لتلبية احتياجاتهم؛
- تعزيز دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية ونظم السجلات الإدارية؛
- دعم وتعزيز الجهود الوطنية لإجراء الدراسات التحليلية الكمية والنوعية؛
- إتاحة البيانات والمعلومات لجميع المستخدمين.

6- تحديد مكونات البرنامج

يضع الجهاز الوطني للإحصاء، وفقاً لمستوى تطوره والبيئة التمكينية والموارد المتاحة له، مهاماً محددة لبرنامج إحصاءات النوع الاجتماعي وما يرتبط بها من أنشطة ونواتج، كما يضع جدواً زمنياً للتنفيذ ليكون البرنامج متاماً ويفعل الأثر المخطط له.

والبرنامج المتكامل يسهل على الباحثين والعاملين اكتساب الخبرة وتوثيق المعرفة، مما يسهم في تطوير البرنامج بشكل تدريجي يضمن استمراره. وبين الجدول أدناه المهام المقترحة للبرنامج والأنشطة والمخرجات المتعلقة بكل مهمة.

مثال حول صياغة المهام والأنشطة والمخرجات

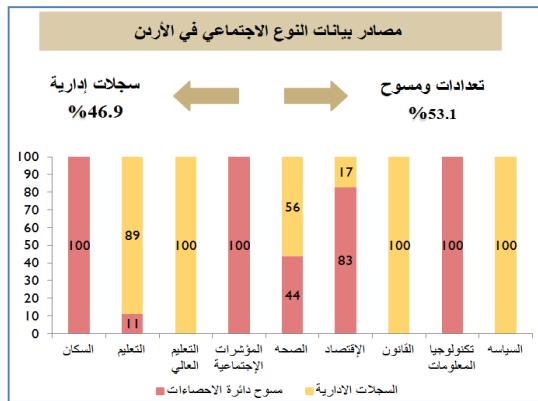
مهمات البرامج الوطنية	الأنشطة	المخرجات
اعتماد وصياغة إطار وطني لمجموعة مؤشرات تلبى الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية وإصدار المؤشرات بشكل منظم	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم ورشة عمل لتحديد قضايا النوع الاجتماعي (التعاون بين المستخدم والمنتج) تقييم وفرة المؤشرات ومصادرها جمع البيانات المتوفرة (المستوى الأول) تحسين المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات تطوير قواعد البيانات صيانة الإطار بشكل دوري 	<ul style="list-style-type: none"> تقرير حول تطوير الإطار الوطني والوضع الراهن لتوفر المؤشرات خطة عمل للمؤشرات غير المتاحة أو المتوفرة (المستوى الثاني والثالث) دليل البيانات الوصفية إنشاء قواعد بيانات رصد الاتجاهات والإبلاغ عنها لتنفيذ سياسات مستندة إلى أدلة
تحسين تنسيق العمل الإحصائي في النظام الإحصائي لجمع بيانات وطنية متناسبة مع المنهجيات والتعاريف والتصنيفات والمعايير الدولية	<ul style="list-style-type: none"> تعيين نقاط ارتكاز (أو جهات تنسيق) معنية بقضايا النوع الاجتماعي إنشاء لجنة فنية وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي عقد ورشات تدريبية لإذكاء الوعي بقضايا النوع الاجتماعي ورفع القرارات الإحصائية تدريب منتجي البيانات على استخدام التصنيفات والتعاريف الدولية لتحقيق الانسجام في البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> مذكرات تفاهم وتعاون خطط أو استراتيجيات تشاركية واندماجية نشر البيانات والبيانات الوصفية لكل قطاع بشكل دوري
دعم وتعزيز الجهدات الوطنية لإجراء الدراسات التحليلية الكمية والنوعية	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم دورات تدريبية على إجراء الدراسات التحليلية الكمية والنوعية داخل النظام الإحصائي والمنظمات البحثية، والنقابات وأرباب العمل، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية عقد ورشات عمل لتطوير مناهج تدريبية على طرق التحليل وفن كتابة القصة الإحصائية 	<ul style="list-style-type: none"> مناهج وموارد فنية للتحليل وكتابة القصة الإحصائية نشر التحليلات وإتاحتها لجميع فئات المستخدمين لحث الطلب على المزيد



المهمة التي تقضي باعتماد وصياغة إطار وطني لمجموعة مؤشرات تلبى الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية وإصدار المؤشرات بشكل منظم، هي من أولويات تطوير حقل إحصاءات النوع الاجتماعي، وأداة مهمة لرصد السياسات المرتكزة على أدلة والإبلاغ عنها.

كما يسهل تحديد المهام والأنشطة ومخرجاتها عملية التنسيق والمشاركة مع الجهات المختصة الأخرى ورصد الموارد

اللازمة، وعدم حدوث التكرار الذي يتسبب بهدر الموارد. فعلى سبيل المثال، يقوم المكتب الإحصائي في البحرين بتوفير البيانات إلى المجلس الأعلى للمرأة الذي يقوم بتحليل هذه البيانات ونشر "كتاب المرأة والرجل".



ولتعزيز الممارسات الجيدة من الخبرات الوطنية وت تقديم معلومات مفيدة لخطيط انشطة بناء القرارات على المستوى الإقليمي، يجب تحديد ما هو معمول به في الوقت الحاضر ومدى إشراك المجموعات المختلفة فيه من تعاون وتحالف وتبادل خبرات وتمويل، ومعرفة كفاءة كل نشاط ودوريته وإمكانية إجراء التحسينات عليه.

وفي ما يلي الأنشطة الرئيسية التي يمكن إدراجها في برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي:

- إعداد وصيانة إطار وطني لمجموعة مؤشرات؛
- تطوير قواعد بيانات؛
- دمج منظور النوع الاجتماعي في العمليات الإحصائية؛
- إجراء مسوح متخصصة؛
- تنظيم دورات تدريبية؛
- إجراء دراسات كمية ونوعية؛
- أنشطة أخرى.

ويمكن تفصيل أنواع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ كل من الأهداف المحددة. فتدرج في إطار هدف "تحسين القدرات الوطنية في إنتاج وتحليل ونشر دراسات وإصدار منشورات عن النوع الاجتماعي" (من أهداف وحدة النوع الاجتماعي في العراق) أنشطة مثل ورشات عمل وحلقات تدريب على الإجراءات المختلفة، ومنها:

- المبادئ التوجيهية لمفهوم النوع الاجتماعي وتقاطعاتها مع المجالات الأخرى؛
- المفاهيم والتعريف المستخدمة للمتغيرات وطرق الاحتساب (بيانات الوصفية)؛
- جمع البيانات وصياغة الاستمرارات؛
- تقنيات التواصل لضمان تعاون المشاركين والإجراءات الواجب اتباعها؛
- فن المقابلة؛
- عرض النتائج من منظور النوع الاجتماعي؛
- تطوير المهارات في مجال الدعاوة والتفاوض وكسب التأييد؛
- تطوير المهارات في كتابة التقارير والتحليلات ومحاجات السياسات؛
- تحسين المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير قواعد البيانات؛
- جمع الموارد والمصادر والدراسات والموقع الإلكترونية إلخ...، لخدمة الموظفين؛
- كتابة الأدلة للمسوح/التلعبادات وتعليماتها.

وعلى سبيل المثال، يمكن إدراج المخرجات الرئيسية التالية في برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي:

جدول زمني لخطة عمل قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في بلد ما المستقبلية			
		الحالية	
2020-2019	2018-2017	2016-2015	العنصر
1		1	الاطار الوطني
1		1	كتاب المرأة والرجل
	1		كتيبات - مفاهيم ومناهج
			قواعد بيانات
		1	
		1	

- كتاب المرأة والرجل؛
- منشورات/بحوث/تحليلات؛
- كتيبات/مفاهيم/مناهج؛
- قواعد بيانات؛
- مواد فنية إعلامية؛
- موقع إنترنت؛
- مخرجات أخرى.

توزيع المخرجات النهائية على فترة زمنية يضمن توزيع الجهود بشكل متوازن حسب الموارد المتاحة وتنسيقها مع أنشطة العمل الإحصائي في باقي النظام وأولوياته. فمثلاً، قد ينشر المكتب الإحصائي كتاب المرأة والرجل كل سنتين، غير أنه لا يستطيع إعداد دليل حول البيانات الوصفية للمفاهيم والمصطلحات ليوفر الشفافية والمصداقية لمستخدمي البيانات، ولا نشر قواعد بياناته لتواكب كتاب المرأة والرجل ولزيادة البيانات لشريحة أوسع من المستخدمين. فإذا لم تتوفر موارد إضافية، يجب إعادة توزيع المخرجات على فترة أطول مثل تغيير دورية نشر كتاب المرأة والرجل إلى أربع سنوات بدلاً من السنتين لإتاحة الموارد لإعداد ونشر البيانات الوصفية وقواعد البيانات كما هو مبين في الجدول أعلاه.

المخطط الزمني للمخرجات المنفذة منذ إطلاق برنامج النوع الاجتماعي في العراق في عام 2009



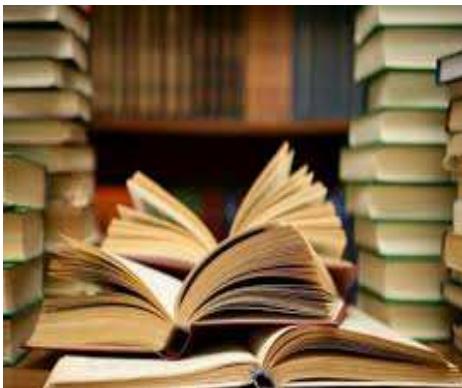
7- تقييم أداء البرامج الحالية

بيّنت نتائج التقييم الذي أجرته الإسکوا في عام 2014، استناداً إلى المخرجات والأنشطة الوطنية وفقاً لما ذكر في دليل "أنشطة إحصاءات النوع الاجتماعي في المنطقة العربية" (المتوفر على موقع شعبة الإحصاء)، أن مستوى تطور البرامج الإحصائية للنوع الاجتماعي متباين بين المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول العربية. فقد أظهر التقييم أن المكتب الإحصائي التي تضم وحدة للنوع الاجتماعي أو نقاط ارتكاز تمكنت من إنتاج المجموعة الأساسية من الأنشطة والمخرجات بانتظام، مما يدل على وجود برنامج محدد.

قواعد بيانات احصاءات النوع الاجتماعي في الأردن	
• قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية 2006	2006
• إنشاء "قاعدة بيانات المرأة العاملة لوزارة العمل"	2009
• قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من منظور	
مراجع للنوع الاجتماعي 2011	2011
• قاعدة بيانات النوع الاجتماعي -الأردن (Gender-info)	2012
• قاعدة بيانات الإطار الوطني	2014

تصدر غالبية الدول منشورات عن المرأة والرجل، ولكن حوالي ثلث هذه المنشورات فقط يصدر بشكل منتظم. كما أن حوالي ثلث البلدان فقط يصدر الكتبيات المنهجية والدراسات التحليلية عن النوع الاجتماعي، وينفذ مسحًا متخصصاً عن قضايا العنف ضد المرأة واستخدام الوقت. وقد شرع عدد قليل جداً من الدول في بناء قواعد بيانات النوع الاجتماعي وتطوير موقع إلكتروني خاص بإحصاءات النوع الاجتماعي. ولا يتم تطوير مواد تقنية للتدريب أو عقد ورشات عمل لبناء القدرات إلا في عدد قليل جداً من الدول.

وأجرت الأمم المتحدة تقييمًا للأجهزة الإحصائية في عام 2012، حيث أبلغ ما يقرب من 75 في المائة من الدول أنها تفتقر إلى البيانات من المصادر الأساسية لإحصاءات النوع الاجتماعي في المجالات التالية:



- الزراعة.
- استخدام الوقت.
- العنف ضد المرأة.
- السجل المدني.
- السجلات الإدارية للعماله.
- سجلات السكان.
- سجلات وسائل الإعلام.
- سجلات الشرطة.
- سجلات المأوى.

أمثلة عن المنشورات الوطنية

الأردن

- خريطة تمكين المرأة الأردنية 2014
- فجوة الأجر بين الرجل والمرأة في العمل (ورقة تحليلية)
- محددات دخول المرأة في سوق العمل 2007
- إحصاءات النوع الاجتماعي في الأردن 2012
- مفاهيم، واقع، تحديات وتطورات مستقبلية
- مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم 2010 (دراسة)
- النساء اللاتي يرأسن أسرهن 2010 (دراسة)
- المرأة الأردنية في قطاع الزراعة من واقع بيانات التعداد الزراعي 2007 (تقرير)
- خريطة تمكين المرأة الأردنية 2007 (دراسة)
- أبعاد النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة 2007 (دراسة)
- المرأة الأردنية في صورة إحصائية 2007 (مطوية)
- دراسات موضوعية تنشر في "دفاتر التخطيط" تبرز الفوارق بين الجنسين (الفقر، التعليم، اتخاذ القرار، محددات النشاط الاقتصادي، التشغيل، عاملة الأطفال، الأجور، الصحة، المسنين، العيش الكريم، قضايا الشباب، القطاع غير المنظم، الهجرة، التغذية، استخدام الوقت، الخ...)

المغرب

- المرأة المغربية في أرقام: اتجاهات تطورات الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والمهنية 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014
- النساء والرجال في أرقام 2010 (مطوية)
- استعمال الوقت لدى النساء في المغرب 1997-1998
- استعمال الوقت لدى النساء والرجال والأطفال في المغرب 2014
- نتائج البحث الوطني حول العنف ضد المرأة (2009): تاريخ الإصدار 2011
- تطور وخصائص عاملة الأطفال 2014
- الحراك الاجتماعي بين الأجيال في المغرب 2014
- الزواج والطلاق للمرأة المغربية: تطور اتجاهات 2011
- وضعية النساء المسئات في المغرب 2013
- دراسة حول الشباب 2012
- السكان ذوي الإعاقة في المغرب: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية 2008
- المقيمين الأجانب في المغرب: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية 2008
- المستون في المغرب: القدرة الوظيفية، الصحة والعلاقات الاجتماعية - تحليل النتائج 2009
- الخصوبية من خلال التعداد العام للسكان والإسكان في 2004 (2010)
- المحددات المباشرة للخصوصية في المغرب 2010
- التصورات في العمر ونوع الجنس والضعف بين كبار السن في المغرب 2009
- الدراسة الاستشرافية في أفق 2030: الديناميات الاجتماعية والوضع المتغير للنساء في المغرب

- العدد 37، أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 2011 - التفاوت في التعليم والإدماج المهني في المغرب
- العدد 36، تموز/يوليو - آب/أغسطس 2011 - عدم المساواة بين الرجال والنساء في الأجور 1991-2007

مصر

- المرأة المصرية في موقع القيادة 2009
- الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية
- تطور وضع المرأة في عهد مبارك 2002 و 2004
- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنساء اللواتي يترأسن الأسر 2009
- حالة المرأة المصرية في التعليم والعمل 2011

قطر

- متابعة أوضاع المرأة والطفل 2012
- العنف ضد المرأة المتزوجة
- القوانين المتعلقة بالعنف الأسري في قطر
- العنف ضد المرأة - دراسة عن طلاب جامعة قطر
- الحاجز أمام المرأة في المناصب القيادية في المجتمع القطري

التحديات -8

حدّد خبراء المجتمع الإحصائي وخبراء النوع الاجتماعي عدداً من التحديات على المستوى الوطني والإقليمي التي تحتاج إلى معالجة من أجل تحسين إنتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها على نحو فعال في صنع السياسات. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

(أ) قلة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين على:

- مستوى الإحصاء؛
- مستوى القيادة؛

(ب) توسيع جمع البيانات لتشمل الموضوعات الناشئة والمنهجيات الجديدة:

- مسوح استخدام الوقت؛
- مسوح العنف ضد النساء؛

(ج) صعوبة الحصول على المزيد من الإحصاءات المصنفة حسب الجنس وعلى المستوى دون الوطني؛

(د) اعتماد مفاهيم وأساليب غير متقدمة لإنتاج بعض الإحصاءات من منظور النوع الاجتماعي مثل الدخل والضمان الاجتماعي ورتب الأسرة وتعدد الزوجات؛

(هـ) عدم تغطية بعض القضايا المحددة الخاصة بالرجل:

- يعتمد جمع بعض البيانات للمسوح الديمografية والمسوح العنقودي المتعدد المؤشرات على عينات للمرأة؛

- عوامل الخطر غالباً ما ترتبط بالرجال (مثل التدخين وشرب الكحول) وهي غير مأخوذة في الاعتبار؛
- النقص في وجود قواعد بيانات مركبة بشأن إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي وصيانتها؛
- قلة التنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها؛
- التدريب غير الملائم أو نقص التدريب للذين يجرون المقابلات في الميدان والموارد البشرية المخصصة للنوع الاجتماعي؛
- عدم كفاية تحليل البيانات؛
- الاستخدام المحدود/ربط الإحصاءات (النوع الاجتماعي) في السياسات والاستراتيجيات.

الاستنتاجات

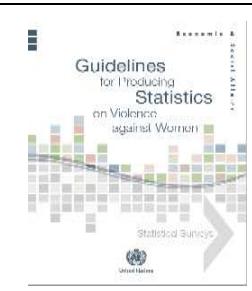
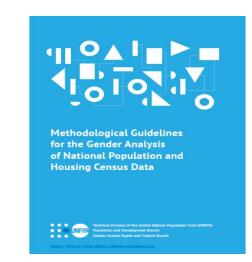
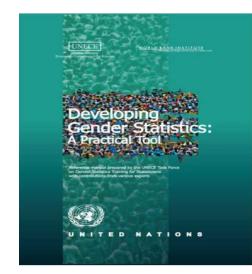
تعرف الأمم المتحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بأنها الإحصاءات التي تعكس الاختلافات وعدم المساواة بين المرأة والرجل وتنقاطع مع المجالات الإحصائية التقليدية، وتشمل أنشطتها تحديد وإنتاج ونشر الإحصاءات. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر في عناصر البيئة التمكينية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في تطوير برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي. ويطلب ذلك التزاماً جدياً وفهمًا جيداً لقضايا النوع الاجتماعي من قبل الإدارة العليا في مكتب الإحصاء الوطني، وبالأخص دور إحصاءات النوع الاجتماعي في تحسين الإحصاءات بشكل عام وإتاحة تحليل أكثر ثراء وتكاملاً يسهم في توجيهه صياغة السياسات. وتمتلك الإدارة العليا السلطة في إعادة توجيه جميع القطاعات نحو إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع العمليات الإحصائية، واعتماد وسائل جديدة لجمع البيانات، وتأمين الموارد للبرنامج، وإحداث التغيير الإداري وبناء التحالفات من داخل وخارج النظام الإحصائي الوطني.

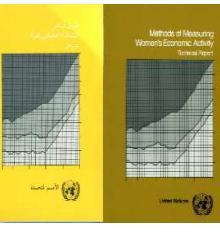
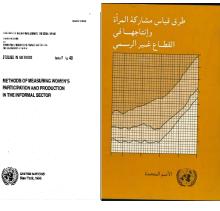
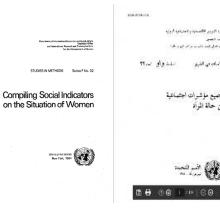
ويُعتبر التشارك والإدماج من أبرز عناصر إنجاح الخطة أو الاستراتيجية. ويشكل التشريع الإحصائي أساساً في التزام الدول بإدماج منظور النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني من خلال تكريس الحاجة إليه ضمن الإطار القانوني. ولتحديد موقع وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي داخل المنظمة تأثير مباشر على خطوط التبليغ والتتبع والصلاحيات المعطاة بهدف ضمان الاهتمام المناسب له في جميع الحقوق الإحصائية الأخرى. ويمكن تنظيم برامج إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال نقاط الارتكاز واللجنة الوطنية الفنية بغية تعزيز القدرات وتحسين نوعية المعطيات القطاعية.

ويعتبر التنسيق والمواءمة من العوامل الهامة لفعالية النظام الوطني للإحصاء لأنهما يتihan رؤية مشتركة للأغراض والأهداف وفهم أدوار مختلف الفاعلين ومسؤولياتهم عبر الحوار والتواصل والدعم المتبادل بمسؤولية وثقة في الإحصاءات الرسمية. كما أنَّ اختيار وتدريب العدّادين المسؤولين عن جمع بيانات النوع الاجتماعي أو تلك المتعلقة بقضايا المرأة مهم جداً في إنتاج بيانات دقيقة وغير متحيزة. ويُعتبر تخصيص الموارد لتطوير البرامج وإدخال الابتكارات الفعالة ضمن نهج تريجي يهدف إلى تحسين الواقع الحالي من أبرز علامات الالتزام ببناء برنامج لإحصاءات النوع الاجتماعي.

وعدد وضع خارطة طريق لتطوير برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي، لا بد أولاً من مراجعة الالتزامات الوطنية كالصكوك الدولية والإقليمية وتحديد المهام والأنشطة والمخرجات ضمن إطار الموارد المتاحة. ويمكن صياغة مهام البرامج الوطنية لتتوافق مع هذه الصكوك وتطبيقها بإضافة الاحتياجات الوطنية المحددة في الاستراتيجيات الوطنية وتحديد ما يرتبط بها من أنشطة ونواتج ووضع جدول زمني للتنفيذ ليكون البرنامج متكاملاً ويحقق الأثر المخطط له.

مراجع أخرى

	<p>استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي: مجموعة أدوات لتدريب مستخدمي البيانات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2016 http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/gender/toolkit/Toolkit_V1.6.pdf</p>
	<p>مبادئ توجيهية بشأن إنتاج إحصاءات عن العنف ضد المرأة: المسح الإحصائي، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 2014 http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/handbooks/default.htm</p>
	<p>المبادئ التوجيهية لتحليل النوع الاجتماعي لبيانات تعداد السكان والمساكن الوطنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014 http://www.unfpa.org/publications/methodological-guidelines-gender-analysis-national-population-and-housing-census-data</p>
	<p>دليل إحصاءات النوع الاجتماعي: إدماج منظور النوع الاجتماعي في الإحصاء، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 2013 http://unstats.un.org/unsd/genderstatmanual/</p>
	<p>تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي: أداة عملية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2010 www.unece.org/?id=17450</p>

	<p>النساء في أسواق العمل: قياس التقدم وتحديد التحديات. منظمة العمل الدولية، 2010 http://www.ilo.org/empel/pubs/WCMS_123835</p>
	<p>النوع الاجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية: دليل معلومات لتقارير الدول العربية حول الأهداف الإنمائية للألفية، الإسكوا، 2006 http://web.escwa.un.org/gsp/documents/publications.html</p>
	<p>طرق قياس النشاط الاقتصادي للمرأة - تقرير تقني، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 1993 http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/handbooks/default.htm</p>
	<p>طرق قياس مشاركة المرأة وإنتجها في القطاع غير الرسمي، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 1990 http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/handbooks/default.htm</p>
	<p>تجميع مؤشرات اجتماعية عن حالة المرأة، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 1988-1984 http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/handbooks/default.htm</p>
	<p>تحسين المفاهيم والطرق في مجال الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، 1988-1984 http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/handbooks/default.htm</p>